الإهداء

إلى روح والذي تغمده الله برحمته الواسعة و إلى والدتي أطال الله في عمرها والى كل أفراد عائلتي الذين صبروا عليا أثناء إعداد هذه المذكرة إلى كل إخوتي و إلى كل زملائي.

مُحَّد سعيد شاوش

فهرس الاختصارات و الرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
ROE	Return on Equity	العائد على حق الملكية
EM	Equity multiplier	مضاعف حقوق الملكية
AU	Actifs de prestations	منفعة الأصول
PM	Profit margin	هامش الربح
SFA	Stochastic Cost Frontier Analysis	حد التكلفة العشوائية
DEA	Data Envelopment Analysis	تحليل البيانات المغلفة
TFA	Thick Frontier Analysis	طريقة الحد السميك
DFA	Distribution Free Analysis	طريقة التوزيع الحر

تمهيد:

تعتبر الكفاءة الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أعلى مستوى للتكلفة وذلك بدوت تضحية، حيث تكون المؤسسات المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الخسائر. ومن خلال هذا يمكن اعتبار الكفاءة التشغليلة على أنها مقياس لمدى نجاح المؤسسة في استخدام الموارد للحصول على اكبر منفعة. ولقياس الكفاءة داخل المؤسسات المصرفية يمكن اعتماد مؤشرات النسب المالية لمؤشرات كفاية لقياس كفاءتها.

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة المصرفية في البنوك، حيث اعتمدنا على مؤشرات كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف البنكية لبنك الخليج الجزائرAGB وتقيمهم.

وللإلمام أكثر بالدراسة التطبيقية تناولت هذه الدراسة ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن تقديم بنك الخليج الجزائر AGB حيث سنتعرض للطلب الأول إلى عموميات حول البنك محل الدراسة بالإضافة إلى المطلب الثاني الذي يحتوي الهيكل التنظيمي للبنك. أما المبحث الثاني سنتعرض فيه إلى تطور بعض المؤشرات المالية للبنك من خلال مطلبين جاء في المطلب الأول تطور حجم الودائع والقروض، والمطلب الثاني جاء فيه تطور الإيرادات الصافية ومتوسط الدخل والاعتماد المستندي، أما المبحث الثالث جاء بعنوان دراسة المؤشرات النسبية لكفاءة الأرباح والتكاليف و سنتناول فيه ثلاث مطالب يحتوي الأول على الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة التطبيقية و الثاني على مؤشرات تقييم كفاءة الأرباح في بنك الخليج الجزائر AGB والمطلب الثالث والأخير فيتضمن مؤشرات تقييم كفاءة التكاليف في بنك الخليج الجزائرAGB .

المبحث الأول: تقديم بنك خليج الجزائر (AGB)

ينقسم المبحث الأول من الفصل الثاني إلى المطلبين يحتوي الأول على تقديم لبنك الخليج الجزائر أما المطلب الثاني يتضمن الهيكل التنظيمي لهذا البنك[1].

المطلب الأول: عموميات حول بنك الخليج الجزائر

أولا: تقديم الخليج الجزائر

تمّ إنشاء بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر2003 بمساهمة من ثلاثة بنوك: بنك الخليج المتحد، البنك الأردني الكويتي، والبنك العالمي تونس(TIB)،ا لرائدة في السوق،الذين ينتمون لشركة مجموعة مشاريع الكويت لقابضة (كيبكو).عن طريق بيع أسهمها في شركة الشقيقة بنك برقان في عام 2009.

افتتح البنك أبوابه في الجزائر في عام 2004 بوكالة في دالي إبراهيم (الجزائر العاصمة) مجهة نحو العملاء من الشركات ثم اتسع سوقها للزبائن الخواص وهذا بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات لتكون اقرب لعملائها فاستخدم الصيغة الكلاسيكية والإسلامية في تمويلاته وذلك حسب طلب الزبائن.

حليا قد توسع البنك حتى أصبحت شبكته تفوق 61 وكالة[2]، تنتشر عبر ولاية 39 وتوقع المدير العام أن يصل عدد وكالات البنك إلى 100 وكالة.إن البنك قد شهد طرح بطاقة الائتمان البرولين في عام 2010 التي استهدفت الأفراد بعد أن أطلقت AGB على الإنترنت و البطاقة المدفوعة مسبقا –الفيزا– وبطاقة سهلة في سنة 2009، وفي أواخر 2014 أطلقت صيغة القرض الايجاري وفي سنة 2017 طرحت عملية بيع السيارات بالمرابحة والذي نوعت به منتجاتها المصرفية و جذبت الكثير من الزبائن علاوة على ذلك أطلقت سنة 2012 أول مصرف ذاتي.(وكالة الية)،زيادة على أن البنك يقوم بخدمة جديدة وهي التامين على السفر تدعمها بطاقات فيزا الدولية مستركارد وخدمات التجارة الإلكترونية و مختلف الخدمات المتاحة التي تلبي تعاليم الشريعة الإسلامية (منتوجات التمويل الإسلامي).

وبالرجوع إلى كفاءة البنك نلاحظ نمو مستمر بالرغم من الأزمة المالية حيث أن البنك لم يعرف أزمة وفي الواقع أن البنك سجل في 2016 نمو يقدر ب20 بالمائة بالمقارنة لسنة 2015 ،و أن عدد الزبائن قدر ب 13800.

ومن احد نقاط القوة في البنك هو تحكمها في المخاطر وذلك على جميع المستويات من خلال نظام إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة مكافحة الاحتيال.

[1] التقارير المالية لبنك الخليج الجزائر (**AGB**)

ثانيا: البنوك المساهمة في رأسمال بنك الخليج الجزائرAGB .

بنك الخليج هو شركة برأس مال يقدر ب10مليارات دج (000 000 000 10) ، أنشئت في 15 ديسمبر 2003، تأسست شركة مشاريع الكويت في عام 1975 ويعد واحدا من أكبر عقد الشرق الأوسط. متنوعة جدا،كان موجودا 24 بلدا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع أصول أكثر من 32 مليار دولار أمريكي.لكيبكو حصصا في أكثر من 60 شركة،أساسا في البلدان العربية وتوظف أكثر12000 شخص في جميع أنحاء العالم.كيبكو تتركز في مجالات رئيسية من النشاط على الخدمات المالية (البنوك والتأمين).في مجال الخدمات المالية، وشركات كيبكو تشمل المجموعة مجموعة برقان، واحدة من أكبر مجموعات مصرفية في المنطقة التي تعمل في الجزائر والعراق والأردن والكويت وتونس وتركيا وبنك الخليج المتحد مع عمليات في البحرين و مالطا.

تملك كيبكو أيضا حصة مسيطرة في مجموعة الخليج للتأمين "GIG" – واحدة من أكثر مجموعات التأمين الكبرى في المنطقة – مع عمليات في البحرين، مصر، العراق، الأردن، لبنان والكويت والإمارات العربية المتحدة، وسوريا . في قطاع الإعلام، شركة مشاريع الكويت لديها مصالح الأغلبية في المكاتب الإحصائية الوطنية وأكبر معظم الشركات الناجحة التلفزيون في المنطقة. باستخدام أحدث التقنيات، فإنه يرسل مستمرة عالية الجودة باللغة العربية والإنجليزية والفلبينية.مشاريع الكويت لديه أيضا مصالح مباشرة وغير مباشرة في مجالات الصحة والسياحة، الصناعة والاستشارات والعقارات. حققت الشركة ربحا قدره 53030000 دينار كويتي (175 مليون دولار) في عام 2015 .

بمساهمة ثلاث بنوك :

- بنك الخليج المتحد 60%؛
- البنك الأردني الكويتي 30%؛
- بنك تونس العالمي10%.

والشكل التالي يوضح حصص المساهمين في بنك الخليج :

الشكل رقم (2–1)توزيع رأس المال الاجتماعي لبنك الخليج الجزائر.

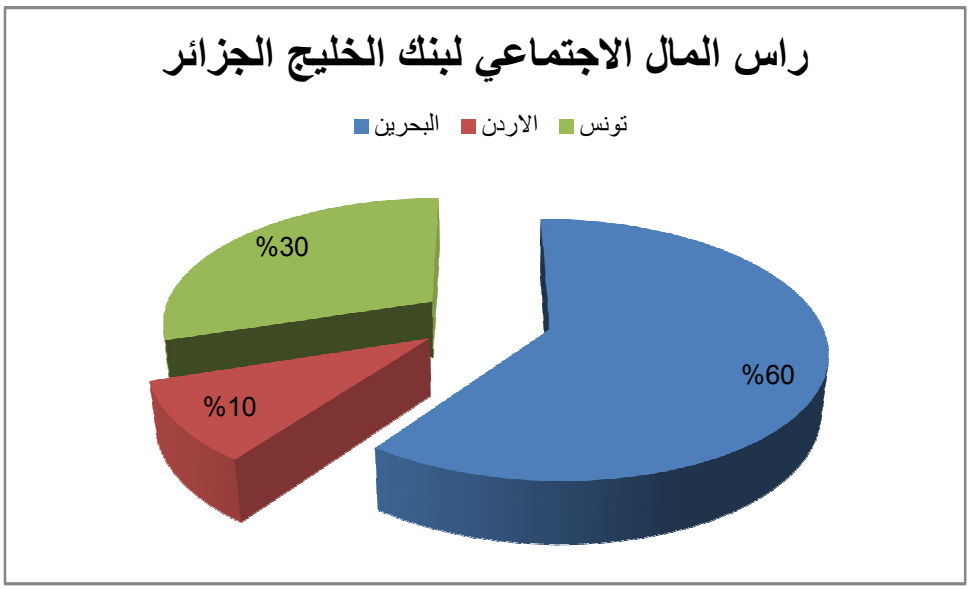

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنكلسنة 2015.

بنك الخليج الجزائر رائد في السوق تابع لشركة مجموعة مشروع الكويت (كيبكو) التي تأسست في الكويت في سنة 1975 وهي احدى كبريات الشركات القابضة في منطقة الشرق الاوسط ومتواجدة في 24 دولة من الشرق الاوسط و شمال افريقيا مع اصول تفوق 30 مليار دولار اميركي.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

قد حدثت تطورات عديدة مر بها البنك والتي كان لها تأثير مباشر على تنظيم البنك وتحسين ادارة المخاطر برمتها، و يحرص البنك على اتباع افضل الممارسات بخصوص الحكامة فبواسطتها كسب ثقة مساهميه والملاك والزبائن، حيث تم وضع هيكل تنظيمي للبنك في سنة 2013 ،وكان هذا النظام الجديد يهدف الى النمو الامثل لأنشطة البنك على اساس ثلاث مجالات هي :

- الفصل بين المهام؛
- مراقبة المخاطر التشغيلية؛
- مرونة الحركة التنظيمية والتجارية.

وللاستجابة بفاعلية وكفاءة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية للبنك ،وهذا الهيكل يتكون من اربع أقطاب للأعمال تحت سلطة المدير العام ، حيث تأخذ بعين الاعتبار إنشاء حوكمة الشركة الفعالة وأيضا تطور البنك ونشاطه وتوسع شبكته. وتتمثل في:

- المدرية العامة المساعدة المكلفة بقطب الاستغلال :تتكون من مديرية التمويلات ،مديرية الإعلام والمبيعات و خمسة مديريات جهوية للاستغلال .
- المدرية العامة المساعدة المكلفة بقطب مخاطر التسيير :تتكون من مديرية مخاطر الائتمان ،و المراقبة الداخلية و المخاطر التشغيلية ،و امن تكنولوجيا المعلومات ، واستمرارية الأعمال و مديرية السوق.
- المدرية العامة المساعدة المكلفة بقطب العمليات ونظم المعلوماتية :تتكون من مديرية العلاقات الدولية ، والإدارة الخلفية المركزية، و نظم المعلوماتية.
- المدرية العامة المساعدة المكلفة بقطب المالية و الإدارة :تتكون من مديريات الموارد البشرية ،و الإدارة العامة و من مديرية المالية و المحاسبة ، أن السرعة والاستجابة دوما المبدأ الأساس الذي بنيت عليه سيرورة العملية برمتها في البنك، وذلك للحصول علي جودة أفضل، و فيما يلي الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائرAGB :

الشكل رقم:(2_2) الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

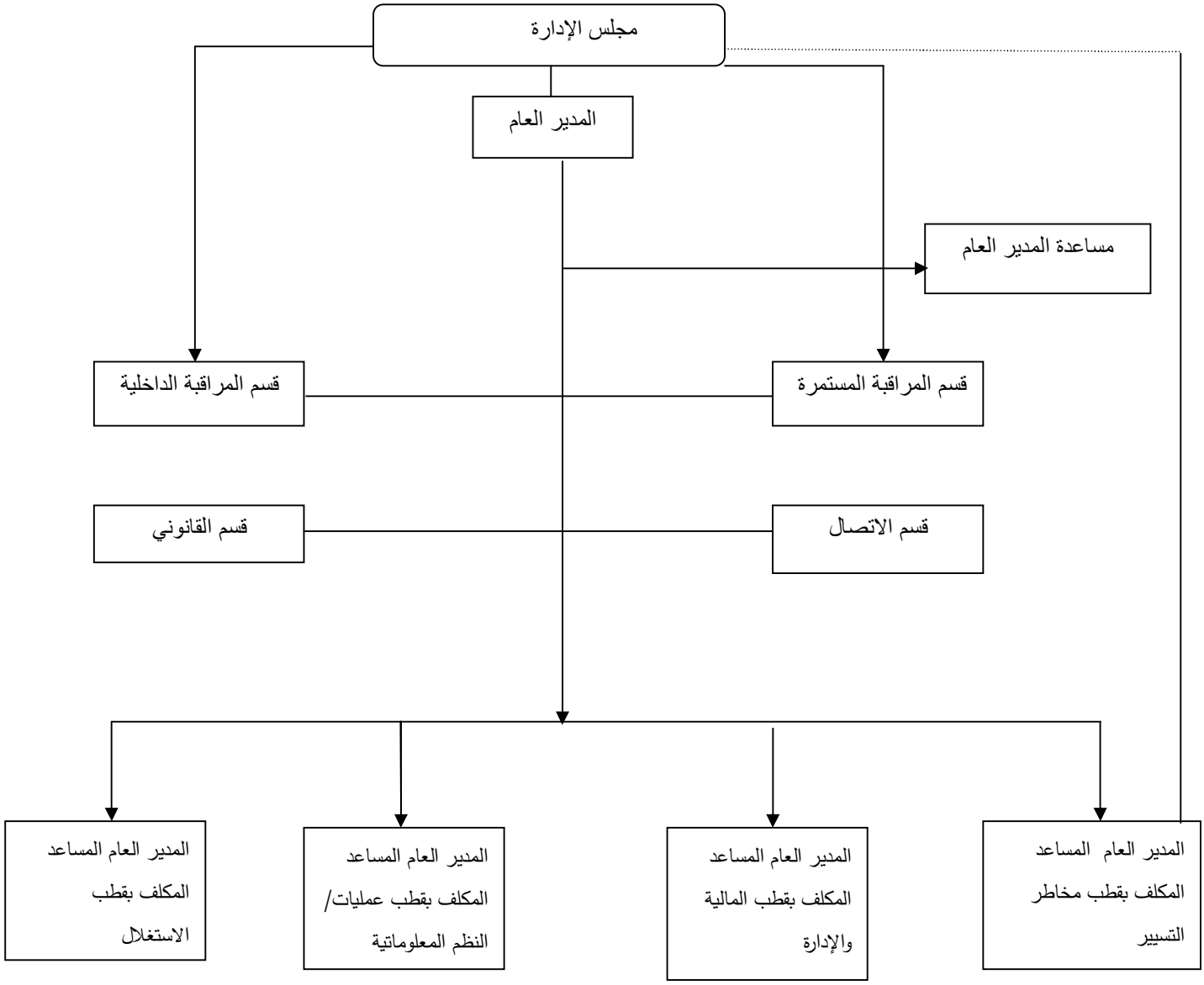

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك سنة 2013ص:07.

المبحث الثاني:تطور بعض المؤشرات المالية لبنك الخليج الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى مدى تطور بعض المؤشرات المالية للبنك محل الدراسة وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتضمن الأول تطور حجم الودائع والقروض والثاني يتضمن تطور نسب الإيرادات الصافية و قيمة الاعتماد المستندي، بالإضافة إلى متوسط دخل العامل.

المطلب الأول:تطور حجم الودائع والقروض

سنتطرق في هذا المطلب إلى مدى تطور حجم الودائع والقروض بالاعتماد على القوائم المالية للبنك محل الدراسة خلال فترة الممتدة من(2004_2015)

أولا: تطور حجم الودائع

يوضح الجدول الآتي مدى تطور حجم الودائع في البنك

الجدول رقم:(2–1) :تطور حجم الودائع خلال الفترة 2004- 2015

السنة	تطور حجم الودائع
2004	441658
2005	982537
2006	3319403
2007	40009848
2008	13329931
2009	24211079
2010	36884539
2011	48440827
2012	75764000
2013	104442000
2014	122863971
2015	131680266

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة(2004_2015)

من خلال جدول ودائع الزبائن البنك الخليج الجزائر نلاحظ ارتفاع مستمر للودائع في سنة 2007 ارتفاع يقدر ب 11% لكن في سنة 2008 سجل انخفاض يقدر بـ .2% مقارنة بسنة 2007.أما في سنة 2013 فلاحظنا زيادة تقدر ب 38% مقارنة بسنة 2012 واستمرت هاته الزيادة في سنة 2014 و 2015

وترتبط هذه الزيادة في الودائع بتوسيع شبكة البنك عبر التراب الوطني حيث وصل عددها 61 كالة خلال 2016، مما سمح بمضاعفة عدد حسابات الزبائن بمختلف أنواعها .

أن تزايد الودائع في سنة 2009 بحوالي 0.04% مقارنة بسنة 2008 .و بمقارنة الودائع لأجل مع الوداع عند الطلب نجد نسبة الودائع عند الطلب اكبر 0.18% مقابل 0.16%.

الجدول أدناه يوضح تطور الودائع عند الطلب و الودائع لأجل مابين (2007-2013)

الجدول رقم (2–2) :تطور حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل خلال الفترة 2007– 2013

الوحدة ألف دينار

السنة	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل
2007	4725000	1486000
2008	10858000	2472000
2009	19815000	5015000
2010	26841000	11345000
2011	37509000	12482000
2012	54810000	20953000
2013	79777000	24664000

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة(2007_2013)

والتمثيل البياني التالي يوضح تطور حجم الودائع في البنك:

الشكل رقم (2–3) :تطور حجم الودائع خلال الفترة 2004– 2015

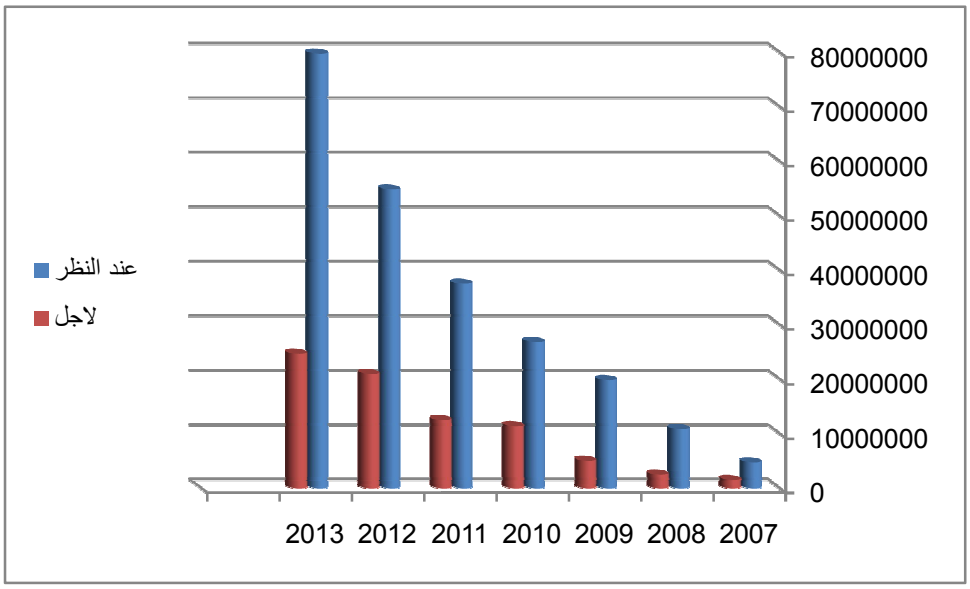

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك(2007_2013).

ثانيا:تطور حجم القروض:

من خلال الجدول أدناه للفترة الممتدة من (2004- 2015) قمنا بإعداد هذا الشكل والذي يظهر تطور القروض منذ إنشاء بنك الخليج استمر في التطور خصوصا في سنة 2014- 2015.

الجدول رقم (2–3) :تطور حجم القروض خلال الفترة 2004–2015

الوحدة ألف دينار

السنة	حجم القروض
2004	195253
20005	2615368
2006	5984849
2007	8749428
2008	17848631
2009	22744486
2010	26515037
2011	44627916
2012	64967000
2013	81240000
2014	101162236
2015	104883046

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة (2004_2015)

يتعامل بنك الخليج بعدة أنواع من القروض منها القروض التقليدية والقروض بدون فائدة وهي كالآتي:

المرابحة ،الايجارة ،سيارتي، وقرض سكن بيتي.

وفي أواخر السنة 2010، أيضا طرح البنك قرض يدعى برولين موجه إلى التجار والى أصحاب المهن الحرة وهذا وفق الصيغتين :التقليدية ووفق أحكام الشريعة الإسلامية والذي يهدف لتعويض المنتج "سيارتي" لتفادي الخسارة.

الجدول رقم (2–4) :تطور حجم القروض للنوعين خلال الفترة 2007– 2013.

الوحدة بالآلف الدينار

السنة	قروض قصيرة الأجل	قروض تقليدية	قروض بدون فائدة
2007	7618	7608	10
2008	11552	10464	1088
2009	14367	12656	1711
2010	17316	14707	2597
2011	29436	24202	5181
2012	43758	35414	8343
2013	54877	42769	12108

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة(2007_2015)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بان مبلغ القروض التقليدية أعلى من القروض وفق الشريعة، والتمثيل البياني التالي يوضح تطور القروض من النوعين خلال فترة الجدول:

الشكل رقم (2–4) :تطور حجم القروض خلال الفترة 2007الى 2013

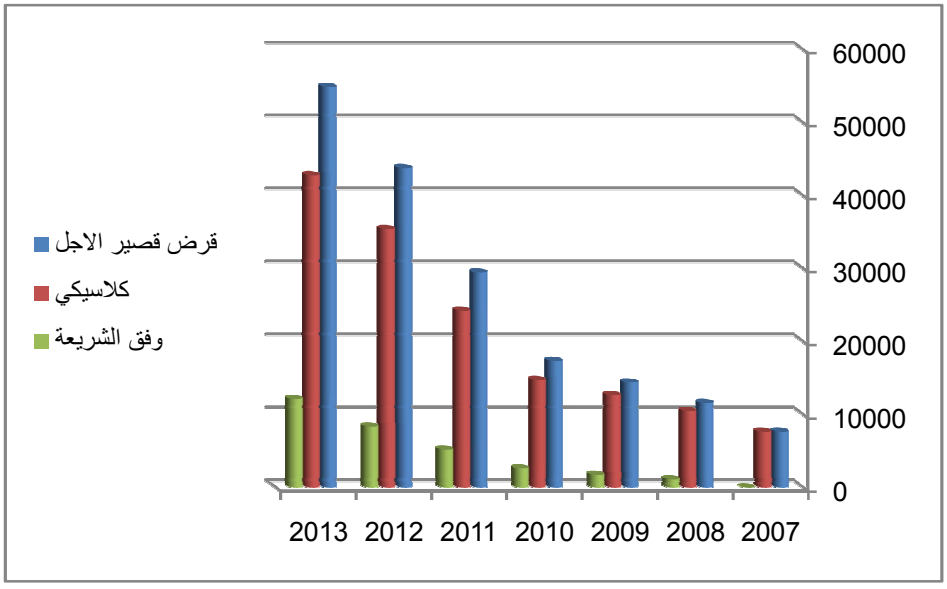

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة(2007_2015)

القرض وفق الشريعة يمثل من هنا فصاعداً الربع من مجموع محفظة التعهدات بالصندوق حيث أصبح تدريجيا مطلوب من الزبائن والجدير بالذكر بان هذا النوع من التمويل يلبي احتياجات نوعية معينة من زبائن بنك الخليج الجزائر والذي تطور ب4 %في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، بينما كان تطور القرض التقليدي ب20% في نفس المدة.والصورة أدناه توضح توزيع القروض قصيرة الأجل والشكل الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2–5) :تطور نسبة القرض للنوعين 2013

نوع القرض	النسبة
قروض تقليدية	%22
قروض بدون فائدة	%78

المصدر: الشكل من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير البنك لسنة 2013

ولمعرفة نسب القروض المقدمة من طرف البنك مثلناها في شكل دائرة نسبية .

الشكل رقم (2–5)نسب القرض البنك

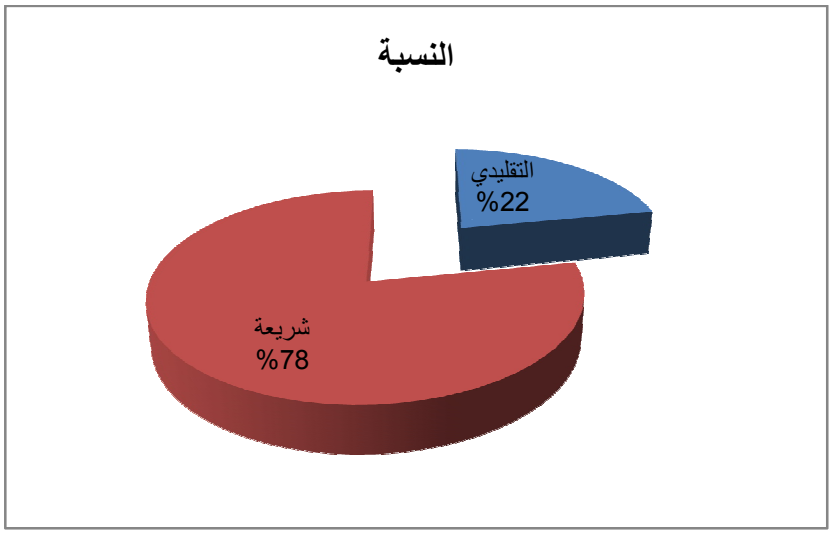

المصدر: الشكل من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير البنك خلال سنة 2013

المطلب الثاني:تطور الإيرادات الصافية، متوسط الدخل، الاعتماد المستندي

سنقوم في هذا المطلب بعرض بيانات تحتوي على تطور نسبة الإيرادات الصافية .

أولا: تطور نسبة الإيرادات الصافية:

والجدول الآتي يوضح مدى تطور الإيرادات الصافية في لبنك الخليج الجزائري AGB خلال فترة الدراسة الممتدة من 2006 إلى 2015.

الجدول رقم (2–6) :تطور الإيرادات الصافية خلال الفترة من 2006–2015.

السنة	الإيرادات الصافية
2006	588054
2007	885149
2008	1669772
2009	2526469
2010	4644340
2011	6320930
2012	9562950
2013	10520320
2014	10579594
2015	10899778

المصدر: الشكل من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير البنك خلال الفترة (2006_2015).

بنك AGB بدا نشاطه في 2004 وفي هذه المرحلة كانت إيراداتها الصافية البنكية ضعيفة ثم تطور حتى أصبح ايجابي و في 2006 قد أصبح 588054 ويفسر ذلك بإدخال البنك لمنتجات بنكية جديدة .

ومن سنة 2008 فان البنك بدء في توسيع قائمة متعاملين من خلال فتح عدة وكالات لتصل في 2016 إلى 61 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني مما أدى إلى تضاعف الإيراد الصافي البنكي بصفة معتبرة إلى أن اصدر بنك الجزائر قانون جديد يتعلق بطرق تسديد فواتير التجارة الخارجية وهذا لما يؤدى إلى تدهور الإيراد الصافي البنك لأنه عوض ذلك بإدخال منتجات جديدة في السوق وابتداء من سنة 2012 نلاحظ بان الربح الصافي قفز إلى 9562950والشكل البياني أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (2–6)الإيرادات الصافية للبنك خلال 2006–2015

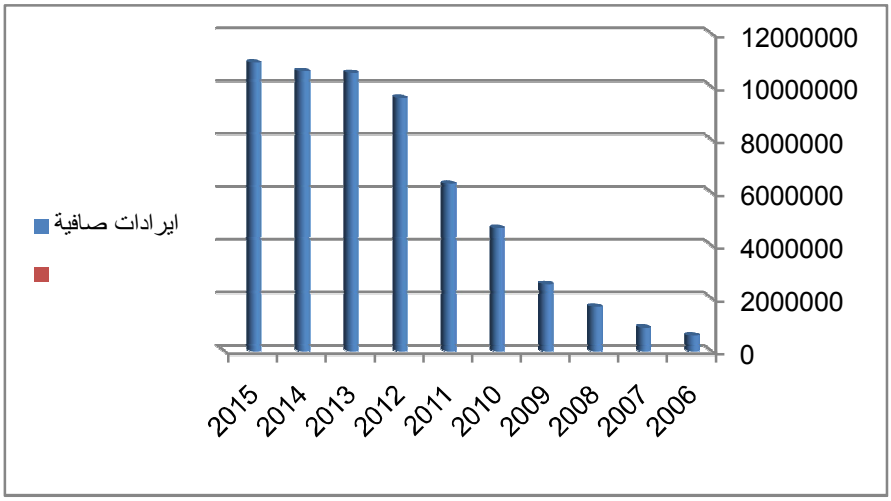

المصدر: من إعداد الباحثين من الجداول المالية للبنك خلال السنوات (2006–2015)

نتنوع طرق الدفع لتسديد فواتير التجارة الخارجية أصبح فيها الزبون غير مجبر على القيام بالائتمان المستندي مما قلص مداخيل الانتمان الوثائقي ونشير بان هذا النوع كون جزء كبير من ربحية للبنكي في السابق. حيث أصبح الزبون حر في اختيار طريقة التسديد مثلا التسليم ألمستندي وهذا لا يجني منه لبنك إرباح بل عمولات بسيطة.

ثانيا: العنصر البشري

والجدول الآتي يمثل يوضح تطور متوسط دخل العامل في البنك خلال فترة الدراسة حيث يتمثل متوسط دخل العامل حاصل قسمة أجمالي الأجور على عدد العمال والتي يمكن توضيحها في العلاقة التالية:

متوسط دخل العمال = إجمالي الأجور/ عدد العمال

الجدول رقم (2–7):يمثل تطور متوسط دخل في البنك خلال (2008_2015)

الوحدة ألف دينار

السنة	إجمالي أجور العمال	تطور عدد العمال	متوسط دخل العامل
2008	207471	192	10.8
2009	421955	282	14.96
2010	499984	362	13.81
2011	742190	430	17.26
2012	927183	550	16.86
2013	1187301	712	16.67
2014	1561680	828	18.86
2015	1994244	899	22.18

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير خلال الفترة (2008_2015)

من خلال الجدول رقم (2-7):نرى أن نسبة مخاطر التشغيل شهدت نسب مختلفة خلال فترة الدراسة حيث عرفت نسبة 10.8% في سنة 2008 لترتفع بنسبة 14.96% في سنة 2009 لتنخفض في سنة 2010 بنسبة 13.81% لترتفع مجددا بنسبة 17.26% في سنة 2011 وتتراجع قليلا في السنتين المواليتين بنسبة 16.86%، 16.67% على التوالي لترتفع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2014 بنسبة وصلت ل 18.86% وتستمر بالتزايد لتصل إلى 22.18% سنة 2015 كأعلى نسبة شهدتها نسبة مخاطر التشغيل خلال فترة الدراسة.

نلاحظ أن تطور عدد عمال البنك من سنة 2010 إلى سنة 2015 حيث أن عدد تطور مجموع العمال البنك تطور بنسبة 148% وهذا مرتبط بتطور نشاط البنك، وخلال الخمس السنوات الأخيرة نلاحظ بان توزيع رجال/نساء ثابت بمعدل 85%رجال و42% نساء، وهذا ما يظهره بوضوح الشكل الموالي:

الشكل رقم (2–7):يمثل متوسط دخل الفرد في البنك خلال (2008_2015)

الوحدة ألف دينار

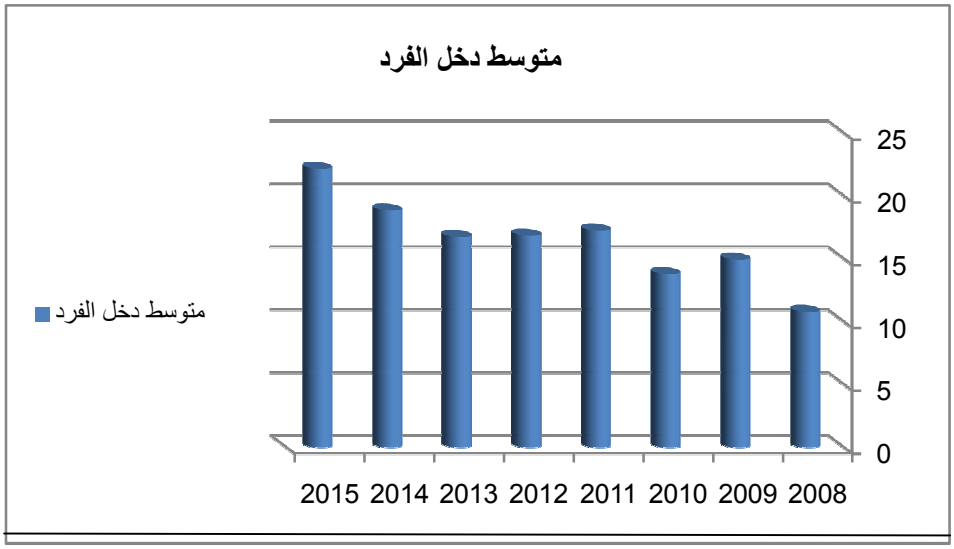

المصدر:من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدواول المالية للبنك خلال الفترة (2008_2015)

ثالثا:الاعتماد المستندي

تطور عمليات الاستيراد عن طريق الاعتماد المستندي في البنك خلال فترة الدراسة:

إن نشاط التجارة الخارجية بالبنك تميز بتطور كبير من خلال الحجم ومن خلال العمليات المنجزة وبالنظر لمكوناتها فنجد أن التعهدات المرتبطة بفتح الاعتمادات المستندية بقت مهمة ومعتبرة وتشكل الجزء الكبير لهذا النوع من القروض مما دفعنا لدراسة تطور هذا القرض الوثائقي لتفسير تطور عملية للتجارة الخارجية لأنها تمثل أكثر من 70% من نشاط البنك وان الائتمان الوثائقي رغم تنوعه يبقى أيضا مسيطر عنه من خلال الاستيراد:

- السيارات السياحية،وسيارات الصناعية
- الحديد ومواد بناء
- منتجات فلاحيه

والجدول الآتي يمثل تطور الاعتماد المستندي لدى البنك خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (2–8):يمثل تطور متوسط دخل في البنك خلال (2004_2015)

السنة	الاعتماد المستندي
2004	17000,033
2005	1808840,649
2006	3476530,529
2007	4215378,501
2008	1023000
2009	20899245
2010	27724000
2011	35000000
2012	48625900,12
2013	57486183,52
2014	44387126

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية خلال الفترة (2004_2015)

و في سنة 2014 سجل البنك تدهور في قيمة (القرض الوثائقي[1]) ويمكن إن نفسره بالقوانين الجديدة المطبقة في سنة 2014 والتي تقترح تنويع طرق التسديد في التجارة الخارجية مما كبح تطور الاعتماد المستندي، وكذلك في سنة 2015 نلاحظ أن نشاط البنك في العمليات الخارجية تميز بتقهقر حجم العمليات المنجزة وان هذه الوضعية نتجت أساسا من التقليص المفروض على طبيعة الاستيراد.

[1] القرض الوثائقي وهو نوع من أنواع تسديد الفواتير في عمليات التجارة الخارجية يدعى أيضا بالقرض المسندي ويكون فيه البنك ضامن بالإمضاء.

المبحث الثالث:دراسة المؤشرات النسبية لكفاءة الأرباح والتكاليف

من خلال دارستنا سنتعرض بالتحليل إلى مختلف المؤشرات التي أخذت بعين الاعتبار لنقف على مدى كفاءة البنك وملاحظة تطور نصيبها في السوق منذ 2006 إلى 2015.

المطلب الأول:الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة التطبيقية

يحتوي هذا المطلب من المبحث الثالث على جزئين يحتوي الأول الأدوات المستخدمة والجزء الثاني على الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

أولا: الأدوات المستخدمة

اعتمدنا في عرضنا وتحليلنا للبيانات على برنامج الجداول الالكترونية(إصدارEXCEL) لمعالجة البيانات والمعلومات التي تكون على شكل جداول.

ثانيا: الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة التشغيلية النسب المالية، حيث اعتمدنا في دراستنا على نسب تقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف لبنك الخليج **(AGB)**.والجدول الأتي يوضح هذه المؤشرات:

جدول رقم (2–9):يمثل مؤشرات كفاءة الأرباح والتكاليف.

الكفاءة	النسبة	كيفية الحساب	الرمز
كفاءة الأرباح	معدل العائد على الأموال الخاصة	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة ×100	ROE=R/E
	معدل العائد على مجموع الأصول	النتيجة الصافية/مجموع الأصول×100	ROA=R/A
	منفعة الأصول	الإيرادات/مجموع الأصول ×100	AU=I/A
	مضاعف حقوق الملكية	الأموال الخاصة/مجموع الأصول ×100	EM=E/A
كفاءة التكاليف	هامش الربح	النتيجة الصافية/الإيرادات×100	PM=R/I
	التكاليف إلى الإيرادات	التكاليف/الإيرادات ×100	CTI=C/I

المصدر:شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:228.

حيث:

R: النتيجة الصافية.

E :حقوق الملكية (الأموال الخاصة).

A: مجموع الأصول.

C: التكاليف.

I: الإيرادات قبل المؤونات.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم كفاءة الأرباح في بنك الخليج الجزائر(AGB)

سنقوم في هذا المطلب بدراسة كفاءة الأرباح **(Profit Efficiency)**ولتقييمها نستخدم نموذج ديبون (Dupont system)،والذي يعتمد في تحليله على حسابه لكل من العائد على الأموال الخاصة وتحليله *(ROE)* إلى العائد على الأصول *(ROA)*ومنفعة الأصول *(AU)* لتقييم كفاءة الإرباح والرافعة المالية (مضاعف حقوق الملكية *EM*) .

أولا:معدل العائد على الأموال الخاصة *(ROE)*

ويتم قياسها كالتالي: $ROE=R/E$

والجدول أدناه يوضح تطور معدل العائد على الأموال الخاصة في البنك خلال فترة الدراسة

جدول رقم(2_10): العائد على الأموال الخاصة لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة(2006_2015)

السنة	العائد على الأموال %
2006	11.6
2007	15.73
2008	33.1
2009	13.8
2010	18.4
2011	22
2012	23
2013	33
2014	23
2015	18

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك خلال الفترة(2006_2015)

ومن خلال الجدول رقم (2–10): نرى أن معدل العائد على الأموال الخاصة اخذ قيم مختلفة خلال فترة الدراسة،حيث تأخذ شكل تصاعدي بداية سنة 2006 بنسبة 11.6% إلى غاية سنة 2008 بنسبة 33.1% لتتراجع في سنة 2009 بنسبة 13.8% ثم تتزايد مجددا إلى غاية سنة 2013 بنسبة 33% وتتراجع خلال سنتي 2014 و2015 بنسبة 23،18 على التوالي.

الشكل رقم (2_8):يمثل تطور العائد على الأموال الخاصة للبنك خلال الفترة (2006_2015)

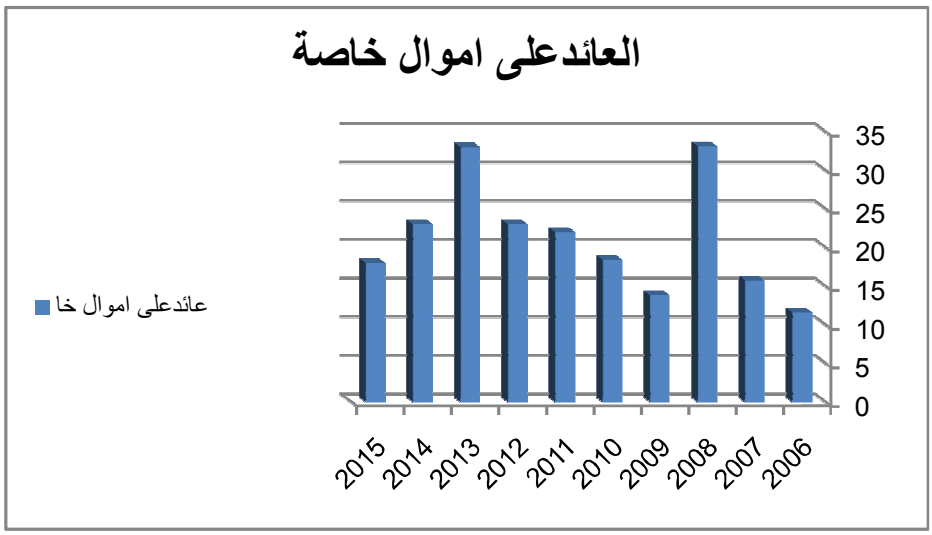

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال (2006_2015)

ثانيا: العائد على مجموع الأصول (ROA)

يتم قياسها كالتالي:

$$ROA=R/A$$

والجدول الأتي يوضح مدى تطور العائد على مجموع الأصول للبنك خلال فترة الدراسة

جدول رقم (2_11): العائد على الأصول لبنك العينة خلال الفترة(2006_2015)

السنة	العائد على الأصول %
2006	**3.3**
2007	3.6
2008	3.9
2009	3.1
2010	3.5
2011	3
2012	4
2013	4
2014	2
2015	2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة(2006_2015).

من خلال الجدول رقم (2-11): تبين نتائج المؤشر العائد على الأصول في الجدول أن بنك لخليج عرف قيم مختلفة، حيث شهدت نسبة 2% كأدنى نسبة في سنتي 2014و2015 ونسبة 4% كأعلى نسبة في سنتي 2012 و2013 حيث أخذت بالارتفاع من سنة 2006 إلى سنة 2008 وثم تراجعت في سنة 2009 بنسبة

3.1% وارتفعت في سنة 2010 بنسبة 3.5% وانخفضت مجددا في سنة 2011 بنسبة 3%، حيث ظهرت هذه النسب ضعيفة ولا تتجاوز 4% يعكس ذالك عدم قدرة البنك على عدم تحقيق الأرباح بالمقارنة مع قاعدة الأصول أي تراجع كفاءة رأس المال.ويتبين هذا بوضوح خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2_9):يمثل معدل العائد على الأصول للبنك خلال الفترة(2006_2015)

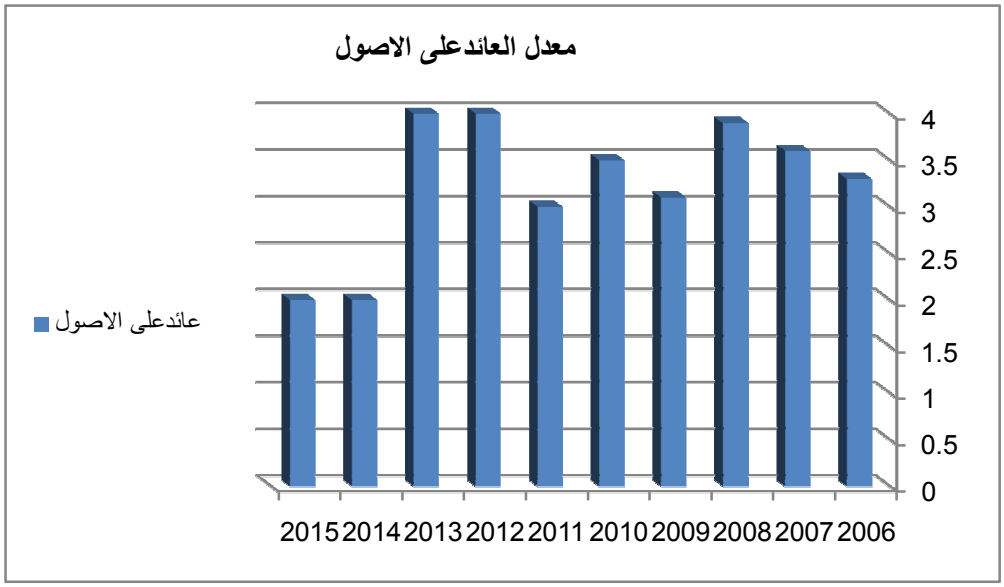

المصدر:من إعداد الباحثين واستنادا للجدول أعلاه وباستخدام Excel إصدار 2007

ثالثا:معدل منفعة الأصول (AU)

يتم قياسها كالتالي:

$$AU=I/A$$

والجدول أدناه يوضح مدى تطور معدل منفعة الأصول للبنك

جدول رقم(2_12): معدل منفعة الأصول لبنك العينة خلال الفترة(2006_2012)

السنة	منفعة الأصول %
2006	8.20
2007	8.30
2008	8.79
2009	8.71
2010	9.03
2011	9.36
2012	10.10
2013	8.39
2014	6.70
2015	6.95

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية خلال الفترة(2006_2012)

يمثل الجدول أعلاه مؤشر منفعة الأصول حيث يقيس هذا المؤشر الاستغلال الأمثل للأصول أي انتاجية الأصول. فهو عبارة على إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول.

ومن خلال جدول رقم (2-12) نلاحظ: أن معدل منفعة الأصول في البنك شهد قيم مختلفة حيث شهد ارتفاعا بداية من سنة 2006 بنسبة 8.20% إلى سنة 2008 بنسبة 8.79% وتتراجع في سنة 2009 بنسبة 8.71% ثم تأخذ بالارتفاع مجددا من سنة 2010 إلى سنة 2012 وتتراجع نسبة منفعة الأصول في سنتي 2013و2014 بنسبتي 8.39% و 6.70% وترتفع في سنة 2015 بنسبة 6.95%

حيث اظهر هذا المؤشر عدم إنتاجية عالية نظرا لتحكم البنوك العمومية على نصيب أكبر من السوق البنكية.ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الأتي:

الشكل رقم(2–10):يمثل تطور منفعة الأصول للبنك خلال الفترة (2006_2015)

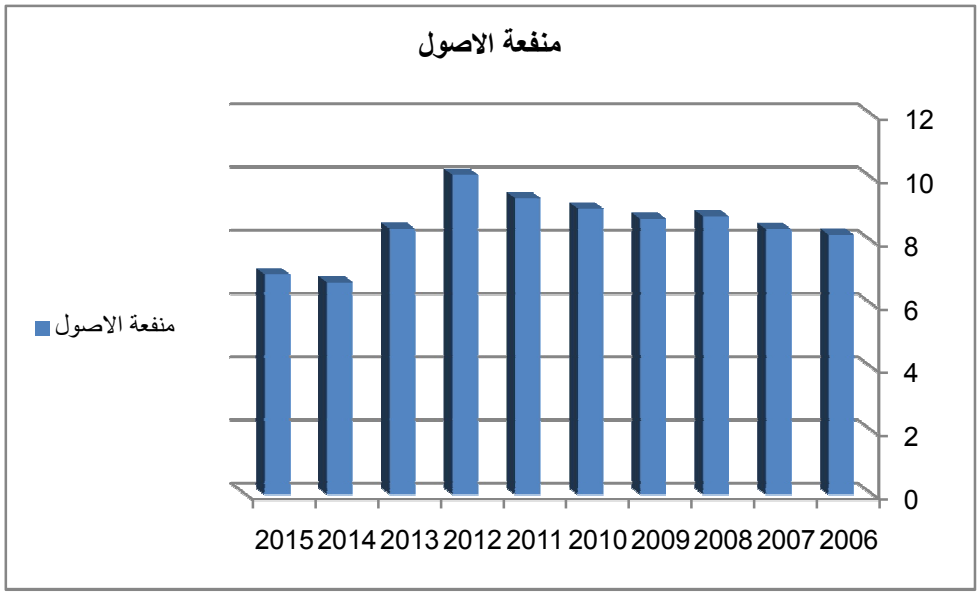

المصدر: من إعداد الطلبة واستنادا للجدول أعلاه وباستخدام Excel إصدار 2007

رابعا: مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية (EM).

ويتم قياسها كالتالي:

$$EM=E/A$$

والجدول الأتي يوضح تطور مضاعف حقوق الملكية

جدول رقم(2_13):مضاعف حقوق الملكية للبنك خلال الفترة (2006_2015)

السنة	مضاعف حقوق الملكية %
2006	28.4
2007	22.9
2008	11.8
2009	22.7
2010	19.2
2011	16
2012	15
2013	11
2014	10
2015	12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة (2006_2015) .

من خلال الجدول رقم (2-13): نرى أن مؤشر مضاعف حقوق الملكية قد عرف قيم مختلفة حيث شهد نسبة 28.4% في سنة 2006 وانخفض في سنة 2007 بنسبة 22.9% وكذلك في سنة 2008 بنسبة 11.8% وارتفع في سنة 2009 بنسبة 22.7% ليأخذ بالانخفاض إلى غاية بنسبة 10% ثم يرتفع في سنة 2015 بنسبة 12% .

وبالتالي يظهر مؤشر الرافعة المالية مدى مخاطرة البنك بأموال الغير لتمويل الاستثمارات لأن بنك الخليج الجزائر يعتمد بشكل كبير على الديون للتمويل أي على أموال الغير.ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (2_11):تطور نسب الرافعة المالية للبنك خلال الفترة (2006_2015)

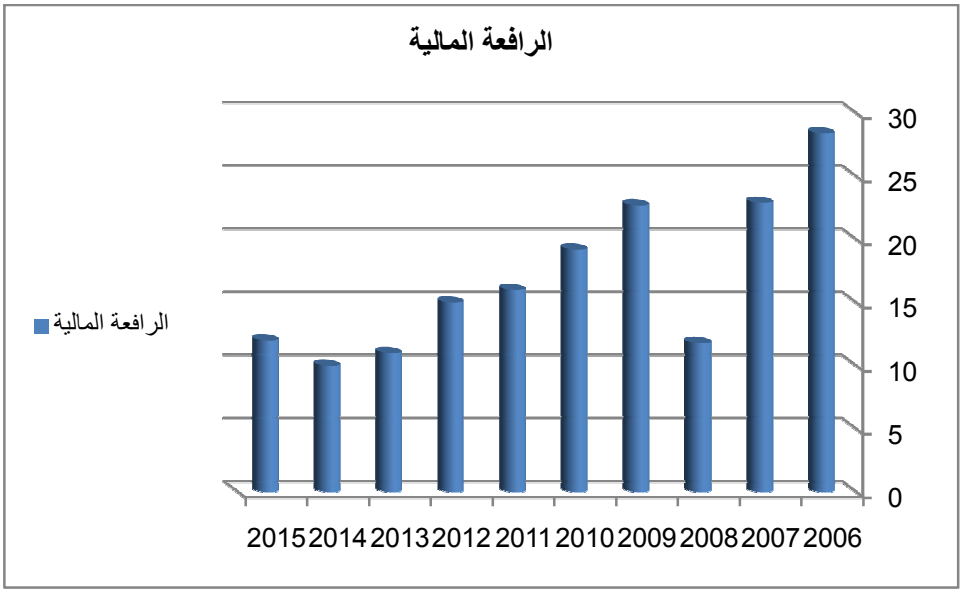

المصدر: من إعداد الطلبة واستنادا للجدول اعل وباستخدام Excel إصدار 2007

المطلب الثالث:مؤشرات تقييم كفاءة التكاليف (Cost Efficiency)

هناك العديد من النسب المالية لتقييم كفاءة تكاليف المؤسسات المالية، ولكن من خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق على أهم النسب والتركيز عليها والتي تتمثل في نسبة هامش الربح (PM) ونسبة التكاليف إلى الإيرادات (CTI).

أولا:هامش الربح (PM)

ويتم قياسها كالتالي:

$$PM=R/I$$

والجدول الموالي يوضح مدى تطور هامش الربح للبنك خلال فترة الدراسة

جدو–ل رقم (2_14):معدل هامش الربح لبنك العينة خلال الفترة (2006–2012)

السنة	معدل هامش الربح %
2006	40.26
2007	42.94
2008	44.57
2009	36.32
2010	39.24
2011	36.80
2012	37.61
2013	43.15
2014	33.84
2015	29.40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة (2006_2015)

من خلال الجدول رقم(2_12) يظهر نتائج هامش الربح للبنك خلال فترة الدراسة حقق ارتفاع من سنة 2006، 2008، بنسبة 40.26%، 42.94 %، 44.57%، عل التوالي كأعلى هامش ربح وهذا ما يدل بأن البنك استخدم الأموال المتحصل عليها بكفاءة وعلية فانه قد يمكنه من تحويل الموارد إلى استخدامات مناسبة وحقق ريح ، لينخفض في سنة 2009، بنسبة 36.32 %، ارتفعت في سنة 2010 بنسبة 39.24% ثم انخفضت في سنة 2011 بنسبة 36.80% لترتفع إلى غاية 2013 بنسبة 43.15% ثم تتراجع خلال سنتي 2014، 2015.

يعني هذا إن مؤشر هامش الربح يستعمل للحكم على كفاءة التكاليف، والذي يظهر لنا قدرة البنك على التقليل من تكاليفه.

وهذا ما يظهره بوضوح الشكل الموالي:

الشكل رقم(2_12): تطور معدل هامش الربح للبنك خلال الفترة (2006_2015)

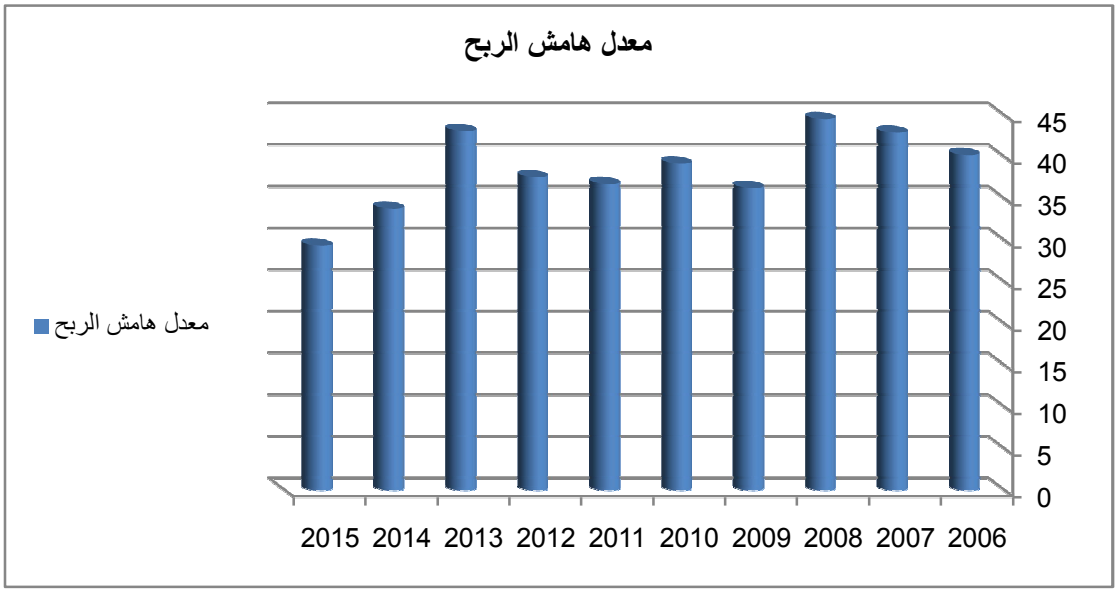

المصدر: من إعداد الطلبة واستنادا للجدول أعلاه وباستخدام Excel اصدرا 2007

ثانيا:التكاليف إلى الإيرادات (CTI)

$$CTI=C/I$$

والجدول الموالي يوضح مدى تطور معدل التكاليف إلى الإيرادات للبنك خلال فترة الدراسة

جدول رقم(2–15): معدل التكاليف إلى الإيرادات لبنك العينة خلال الفترة (20015_2006)

السنة	معدل التكاليف إلى الإيرادات %
2006	38.99
2007	39.32
2008	46.06
2009	40.61
2010	41.20
2011	39.48
2012	33.96
2013	40.86
2014	51.14
2015	55.10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك خلال الفترة(2006_2015)

ومن خلال الجدول رقم (2-15): الذي يظهر قيم نتائج معدل التكاليف إلى الإيرادات، حيث شهد ارتفاعا مستمر من سنة 2006 إلى سنة 2008 (من38.99% إلى 46.06%)، وتراجع متتالي من سنة 2009 بنسبة 40.61% وترتفع في سنة 2010 بنسبة 41.20% لتأخذ بالانخفاض إلى غاية سنة 2012 بنسبة 33.96% ثم تتزايد مجددا إلى غاية سنة 2015 بنسبة 55.10 %.يبن هذا بوضوح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(2–13):يمثل تطور معدل التكاليف إلى الإيرادات خلال الفترة (2006–2015)

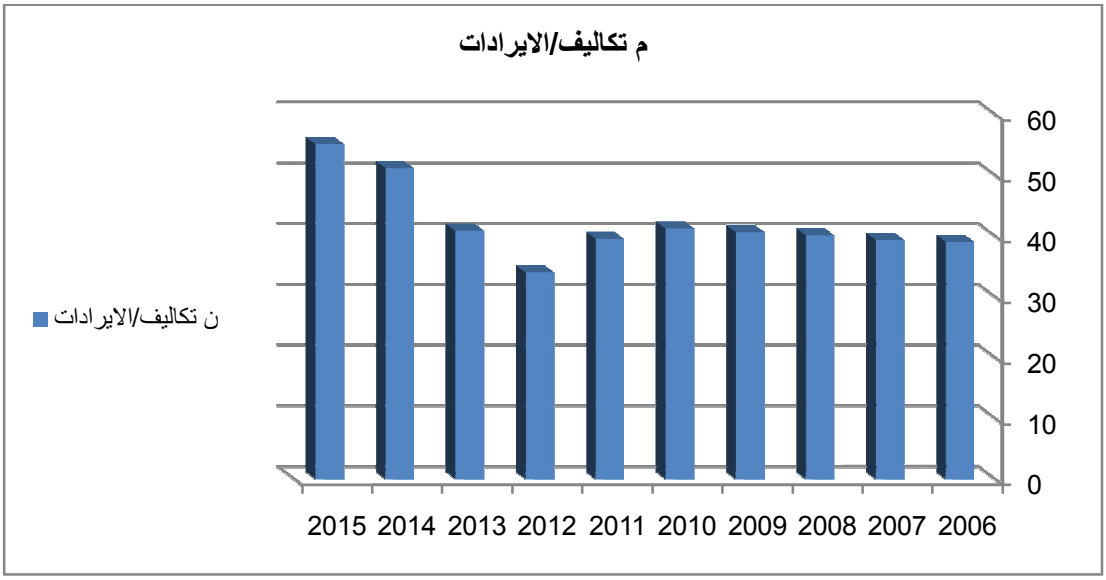

المصدر: استنادا على الجدول رقم (2_13) وباستخدام Excel إصدار 2007

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل، تعرفنا على الدراسة الميدانية المتمثلة في بنك الخليج الجزائر محل الدراسة ومن ثم قمنا بحساب وتطبيق مؤشرات النسب المالية من خلال التقارير المالية للبنك محل الدراسة، ومن ثم قمنا بتحليلها ومناقشتها وصولا للنتائج التالية:

نستنتج من معدلات هامش الربح بأن البنك متحكم في تكاليفه راجع إلى إقبال الزبائن على طلب المنتجات الإسلامية الذي يسعى في تنويعها من سنة إلى أخرى مما زاد في ارتفاع القروض الممنوحة والى مركزية تسيير الوكالات التابعة له في جميع العمليات تتم بالرجوع إلى المركزية والإدارة المديرية العامة في جميع الوكالات ب 61 وكالة تعتبر وكالة واحدة.

وحيث لوحظ في بنك الخليج الجزائر عدم استقرار العنصر البشري في العمل في هذا البنك فالعمال يعملون لمدة قصيرة لعدم وجودحوافز والعنصر البشري هو الذي يقوم بتنفيذ إستراتيجية البنك.

تمهيد:

تعتبر الكفاءة من أهم المفاهيم الاقتصادية المتمثلة في العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة، حيث تحمل دور وأهمية كبيرة في القطاعات العامة والخاصة، وعلى سبيل المثال القطاع المصرفي ويطلق عليها الكفاءة المصرفية حيث تعتبر من مؤشرات فشل ونجاح المؤسسات.

يظهر التطور في أدوات قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك الأداء الايجابي للصناعة المصرفية من خلال تقييم أدائها بتحسين المؤشرات والتقنيات لقياس الكفاءة، وتفصل هذه الأدوات إلى تحليلية وأخرى كمية. وسنتطرق في هذا الفصل للأدبيات لكل من الكفاءة المصرفية والتشغيلية، وبذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

فقد عنونّا المبحث الأول عموميات حول الكفاءة المصرفية. أما المبحث الثاني فكان بعنوان الكفاءة التشغيلية مفهومها، أدوات قياسها. أما المبحث الثالث فكان حول محددات قياس الكفاءة التشغيلية.

المبحث الأول: عموميات حول الكفاءة المصرفية

لقد قمنا بتقسيم هذا المبحث من الفصل الأول إلى مطلبين تضمن الأول مفاهيم حول الكفاءة والكفاءة التشغيلية وعلاقتها بالمفاهيم الاقتصادية الاخرى، حيث قمنا بتقديم تعريف للكفاءة بصفة عامة وعلاقتها بالمفاهيم الاقتصادية الأخرى، أما في ما يخص المطلب الثاني فتضمن مفهوم الكفاءة المصرفية وأنواعها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفاهيم حول الكفاءة والكفاءة التشغيلية وعلاقتها بالمفاهيم الاقتصادية أخرى

قسم هذا المطلب إلى جزئين يحتوي الأول على تعريف للكفاءة بشكل عام والكفاءة التشغيلية بشكل خاص وكذا علاقتها بالمفاهيم الاقتصادية الاخرى والثاني على مكونات الكفاءة التشغيلية.

أولا: تعريف الكفاءة

1. تعريفها:

كما تعرف الكفاءة بأنها:" الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة، دون التضحية بجودة مخرجات المؤسسة".[1]

الكفاءة هي عبارة عن" التأكد من تحقيق أقصى منفعة أو مخرجات ممكنة من الطريقة أو الأسلوب أو الموارد المتاحة، أو بمعنى أخر أن أقل مستوى من الموارد قد تم استخدامه لتحقيق مستوى محدد من المخرجات".[2]

ومن هنا نستخلص تعريف شامل للكفاءة:" هي عملية الاستخدام العقلاني الرشيد لمخرجات ومدخلان المؤسسة كما تعبر عن العلاقة بينهما وهدفها الأساسي إنتاج أكبر تكلفة من المخرجات بأقل تكلفة من المدخلان".

2. الكفاءة التشغيلية.

تعرف الكفاءة التشغيلية ب" نسبة الحد الأدنى للتكاليف التي كان من الممكن إنفاقها لإنتاج حجم منتوج ما إلى التكاليف الفعلية.[3]

---

[1] شوقي بورقية، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية معاصرة**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2010،2011، ص:39.

[2] محمد محمود يوسف، **كفاءة وفاعلية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد46، 1994،ص:114-115.

[3] شريفة جعدي، **مرجع سبق ذكرة**، ص:34.

تعريف الكفاءة التشغيلية"X".

تعرف الكفاءة التشغيلية على أنها" التقليل في التكلفة مقابل زيادة مصادر القدرات بحيث يتم الوصول إلى الجودة في المنتج وخدمة مميزة للعميل".[1]

الكفاءة التشغيلية هي" مقياس إضافي لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الصناعة وعلى مستوى الاقتصاد، وقد تم اقتراحها من طرف الاقتصادي(Leibenstein) في سنة 1966، والفرضية الأساسية التي اعتمد عليها هي أن:

"لا الأفراد ولا المؤسسات ولا الصناعات هي منتجة كما ينبغي".[2]

ومن هذه التعريفات يمكن استخلاص تعريف شامل للكفاءة التشغيلية يتمثل في ما يلي" مقياس لمدى نجاح المؤسسة في استخدام الموارد كما تعبر عن المدخلات والمخرجات التي تقوم بها المؤسسة للحصول على اكبر منفعة وكذلك تعتبر نتيجة للكفاءة الإنتاجية".

3. علاقة الكفاءة بالمفاهيم الاقتصادية الأخرى.

- **الكفاءة والإنتاجية:**

تعني الإنتاجية" العلاقة بين المخرجات من السلع والخدمات والمدخلان من مواد وعمل، وكذا تعبر عن قياس مدى نجاح المنظمة في انجاز مهامها وهي من مؤشرات الكفاءة".[3]

ويظهر الفرق بينها أن الإنتاجية تعبر عن القدرة على الإنتاج، أما الكفاءة تعبر عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط وما يجب إنتاجه.[4]

- **الكفاءة والفاعلية:**

تعرف الفاعلية بأنها" الدرجة التي تتحقق من خلال الأهداف المرسومة لأية مؤسسة سواء كانت تقدم سلعا أو خدمات وسواء كانت مخرجاتها مرئية أو غير مرئية، من خلال تحويل مدخلاتها بكفاءة إلى مخرجات مرغوبة

---

[1] أحمد عطية الباطني، **أسس ومبادئ الكفاءة التشغيلية في مؤسسات الأعمال**، ورقة العمل، بيت الزكاة، دولة الكويت، ص: 03.

[2] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص:25.

[3] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA" دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، المحاسبة والتمويل، 2013، ص:21.

[4] فطيمة الزهرة نوي، **تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008**، مذكرة ماجستير ، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص:13.

فيها".[1] ويكمن الاختلاف بينهما في أن" الفاعلية تركز على نقطة النهاية الواجب الوصول إليها، بينما الكفاءة تهتم بالكيفية التي يمكن بها بلوغ هذه النقطة".

- **الكفاءة والكفاية:**

يعبر لفظ الكفاية عن كفاية الشيء أو عدم كفايته من ناحية الكم بينما مفهومه في غالب الأحيان يدل على زيادة الإنتاج، فالكفاية تدل على الكم أكثر من الكيف، أما الكفاءة تدل مستوى عالي من الكيف دون إهمال الكم.[2]

- **الكفاءة والأداء:**

يختلف تعريف الأداء بين الباحثين ويعود ذلك إلى أهداف استعمال هذا المصطلح.

بحيث" يقصد به جملة من الأبعاد المتداخلة التي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة والمتعلقة بالكمية والنوعية والوقت.

ويعتبر قياس الأداء تقييم لمدى تحقيق الأهداف المسطرة، ويمكن أن يكون:

- **قياس مالي:** يتم التعبير عنه بوحدات نقدية كالأرباح
- **قياس غير مالي:** يتم تعبير عنه بوحدات غير نقدية كنسبة إرضاء العملاء
- **علاقة الكفاءة والفعالية والأداء:**

يتضح مما سبق أن المفاهيم الوارد ذكرها الكفاءة، الفعالية، الأداء، هي مفاهيم تعكس الأبعاد المختلفة لعملية انجاز المهام الوظيفية من ضمنها العملية الإنتاجية، فإذا نظرنا لها من زاوية انجاز العمل تأديته على الوجه المطلوب، فان ذلك يشير إلى الأداء، أما إذا نظرنا من زاوية مدى تحقق الأهداف المحددة فان ذلك ينسحب على الفعالية، أما إذا كان المنظور يتعلق بالكيفية التي يتم فيها تحقيق هذه الأهداف فان الأمر في هذه الحالة يتعلق بالكفاءة أما إذا كانت المسألة قيد الفحص هي تقييم الأداء ومعرفة مدى فعاليته وكفاءته فان ذلك يتضمن ويتعلق بكفاءة الأداء وتقييمه.[3]

---

[1] فهمي، محمد شامل، 2009، **قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد الأول، ص:251.

[2] فطيمة الزهرة نوي، مرجع سبق ذكره، ص:14.

[3] ساعد ابتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009،ص:65.

ثانيا: مكونات الكفاءة التشغيلية:

1. الكفاءة الفنية أو التقنية:

تقيس قدرة المؤسسة على إنتاج أعظم مستوى من المخرجات من خلال استعمال مستوى معين من المدخلات أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات. وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج، ويمكن تقسيم هذه الكفاءة إلى قسمين كفاءة فنية تامة وكفاءة الحجم[1].

2. الكفاءة التخصيصية:

تقوم الكفاءة التخصيصية بقياس القدرة على تخصيص المدخلات الأكثر مردودية، بمعنى قدرة المؤسسة المصرفية على استخدام أفضل مزيج المدخلات مع الأخذ في الاعتبار أسعار المدخلات[2].ويتمثل الفرق بين الكفائتين التخصيصية والفنية في حالة وجود مدخلاتين (X2،X1)، وكيفية قياسهما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية

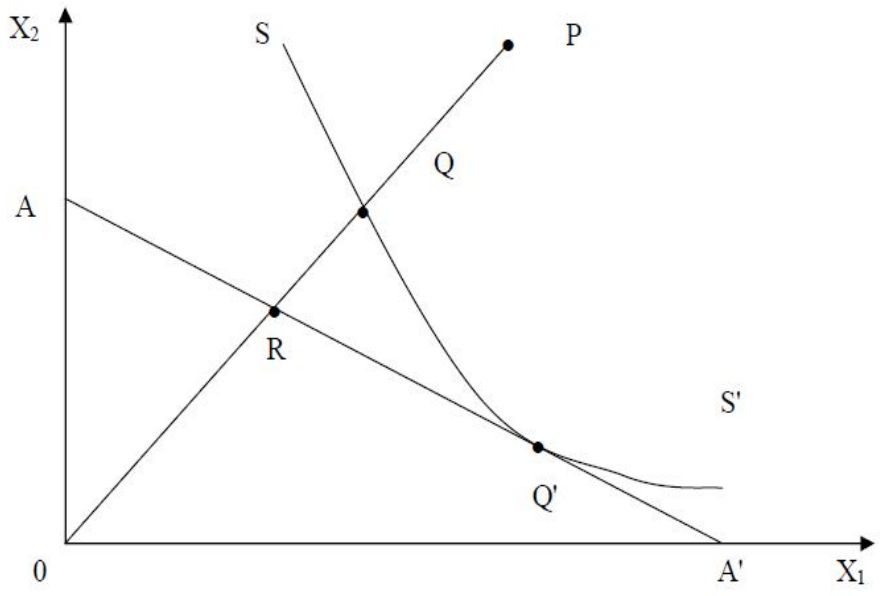

المصدر: شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[1] شوقي بوقة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 112.

[2] شريفة جعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص:43.

يمثل المنحنى SS' مجموع العوامل الكفؤة تقنيا لمستوى معين من المخرجات، وعليه أن كل النقاط الموجودة داخل المحنى غير كفؤة. تمثل النسبة 0Q/0P التي اقترحها فارل *(Farrell)* سنة 1957 قياس مستوى الكفاءة الفنية التي تتراوح بين الصفر والواحد.

إن في حالة تساوي معدل الإحلال التقني و نسبة أسعار العوامل يكون تركيب مجموع العوامل كفؤا تخصيصا وبذلك تحقق الكفاءة التخصيصية، نلاحظ من خلال ما جاء في المنحى السابق، النقطة Q' الناتجة عن تقاطع المنحنى SS' والخط AA' (الكفاءة التخصيصية) حيث تمثل هذه النقطة الإنتاج بأقل تكلفة، وعليه يمكننا التوصل إلى النتيجة التالية: أن ناتج جداء الكفاءة الفنية والتخصيصية (0Q/0P.0R/0Q) يمثل الكفاءة التشغيلية 0R/0P0.

المطلب الثاني: الكفاءة المصرفية وأنواعها والعوامل المؤثرة عليها

يحتوي المطلب الثاني من المبحث الأول على 3 اجزاء يتضمن الأول تعريف الكفاءة المصرفية والجزء الثاني على أنواعها اما الجزء الثالث على العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية.

أولا: تعريف الكفاءة المصرفية.

لوضع إطار تقاس به الكفاءة المصرفية يمكن اعتماد هذا التعريف:" تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهذر".[1]

ثانيا: أنواع الكفاءة المصرفية.

1.الكفاءة الإنتاجية:.

يكن تعريف الكفاءة الإنتاجية بأنها" العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد"[2]، حيث تحتوي الكفاءة الإنتاجية عل عنصرين من الكفاءة باعتبارها العامل الاستخدام الأمثل من المدخلات وهذان العنصران هما:

[1] حدة رايس، نوي فاطمة الزهراء، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، دراسة حالة البنوك الجزايرية**، 2008/2004، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس والعشرون، جامعة القدس، الأردن، 2012،ص:61.

[2] الحاج، طارق وفليج، حسن، **الاقتصاد الإداري**،دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009..ص: 242.

1.1 الكفاءة التقنية:

تعرف الكفاءة التقنية عل أنها "قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات، بأقل كمية من الموارد مع افتراض ثياب العامل التكنولوجي".[1]

2.1 الكفاءة التخصيصية:

يقصد بها" قدرة المنشأة على إشراك أو استخدام المزيج الأمثل للمدخلات والمخرجات مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار المعطاة على مستوى السوق" .[2]

2.كفاءة وفرات الحجم.

"تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير أو عدم التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ مزيج مدخلات ثابت".[3]

3.كفاءة وفرات النطاق.

"تعرف وفرات النطاق بأنها الادخار في التكاليف من خلال استخدام المدخلات نفسها لإنتاج أنماط عدة من المنتجات".[4]

ثالثا: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية:

سنتطرق في هذا المطلب إلى العوامل التي تؤثر على الكفاءة المصرفية، ويمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.[5]

1. العوامل الداخلية:

والتي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بسيولة وتركيز على العائد على حقوق الملكية والعائد

---

[1] شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر الفترة 2006-2012**،اطروحة دكتوراه ، دراسات مالية واقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013-2014،ص:29.

[2] بوقافلة فاطمة الزهراء، **تقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات**، مذكرة ماستر غير منشورة، نقود وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2001،ص:45.

[3] ساعد ابتسام، **مرجع سبق ذكره**، ص:71.

[4] نهاد ناهض فؤاد الهبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص:34.

[5] خالد عبد المصلح عمايرية، **اثر اداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية- دراسة تحليلة للمصارف التجارية العاملة في الاردن (1994-2003)**، اطروحة الدكتوراه في الادارة المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الاردن، 2005، ص:56.

الاستثمار وكذالك حجم الموجودات.

2. العوامل الخارجية:

هي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك ومختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديدا والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

وتتمثل أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية فيما يلي:

1. الربحية:

تسعى البنوك إلى تعظيم ثروة الملاك خلال العائد على حقوق الملكية أو العائد على الاستثمار، وذلك انطلاقا من تمويل استثماراتها من أموال الغير أو من خلال أموال الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك، فعلى سبيل المثال: تسعى البنوك لزيادة العائد على حقوق الملكية وذلك بزيادة الرفع المالي، وهذا لأنه لا يمكن مشاركة المودعين في الأرباح الذي يحققها البنك في حين تؤدي زيادة التمويل عن إصدار الأسهم الزيادة عدد المساهمين، مما يؤدي إلى انخفاض نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة، إلا أن البنك المركزي يمنع البنوك التجارية من الإفراط في استخدام الرافعة المالية لأسباب منها إن وجود قيود على الحد الأدنى لرأس المال، فهو يمثل حماية للمودعين والجهاز المصرفي لأن التمويل بالدين يعني انخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات، مما يزيد من مخاطر رأس المال. أو قدرة المصرف على توظيف الودائع، إذ يجب على البنك أن يوظف أموال الودائع أفضل توظيف، حيث لابد إن تفوق فوائد هذه التوظيفات الفوائد المدفوعة لأن ذلك يسبب خسارة كبيرة، أن الفوائد المدفوعة تمثل الجزء الأكبر من التكاليف الكلية.[1]

2. درجة المخاطرة:

إن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، حيث يهدف البنك إلى تحقيق الربح، ولكن عليه أن يضع في الحسبان أن أي تحمل للمخاطر ينطلق عائد ايضافيا مناسبا، إن الغرض من إدارة المخاطر هو التقليل من احتمالات الخسارة، وأول خطوات في هذا الاتجاه هو التعريف بجميع مصادر الخطر المتوقعة وتحليلها، وتقدير نتائج الحد الأقصى لقيمة

[1] Sim Onson, Hemple and Coleman, Bank management: Text and Cases, op. cit, 1994, pp 269.

الخطر المتوقع، ومن ثم مرحلة التعامل مع هذه المخاطر.[1]

المبحث الثاني: مؤشرات الكفاءة التشغيلية والطرق الكمية لقياسها

يتضمن المبحث الثاني من الفصل الأول على مطلبين يحتوي الأول على مؤشرات قياس الكفاءة التشغلية أما بالنسبة للمطلب الثاني فيتضمن الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك

قسم هذا المطلب إلى جزئين يتضمن الأول مؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية والجزء الثاني يحتوي على الطرق الكمية.

أولا: مؤشرات تقييم كفاءة الأرباح (Profit Efficiency)

تتم قياس كفاءة أداء البنوك من خلال التحليل المالي الذي يعد من أهم أساليب تقييم الأداء لذا يتم استخدام النسب المالية من اجل قياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها لتحقيق قياس مدى قدرة و نجاعة البنوك في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة مثلى.

تقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة البنك[2]،ويتم قياس مؤشر الربحية من خلال:

- **العائد على حقوق الملكية:(ROE) (The Return on Equity)**

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بالنموذج العائد على حقوق الملكية[3]، ويعتبر نموذج (ROE) من أكتر الأساليب شعبية في قياس الأداء وذلك لاعتباره: يقدم تقييما مباشر للعائد المالي لاستثمارات المساهمين، و لكونه بسيط ومتوفر بسهولة للمحللين لاعتماده على المعلومات العامة للمؤسسات، كما أنه يسمح بالمقارنة بين مختلف الشركات أو مختلف القطاعات الاقتصادية[4].حيث وتتحدد مؤشرات هذا النموذج كما يلي:

العائد على حق الملكية = صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية

[1] خالد عبد المصلح عمايرة، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

[2] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج، الأردن، 2007 ، ص:98.

[3] طارق عبد العالي حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2001،ص78 .

[4] European central bank, beyond ROE – how to measure bank performance Appendix to the report on EU banking structures, september 2010, p8-9.

ويتم استخدام نظام دوبونت Dupont system لتحليل البيانات المالية للمؤسسة وتحديد وضعها المالي، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول من خلال معدل العائد على الأصول Return On Assets (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول[1].

- **العائد على الأصول(ROA):**

يتحدد بمؤشرين هما: **UA × PM = ROA**

◆ هامش الربح (**PM**) الذي يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، ويقاس بالعلاقة التالية:

هامش الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

◆ منفعة الأصول(**AU**) وتسمى أيضا استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول. ويقاس بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمال الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليه فإن:

العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول

تركز علاقة العائد على الأصول بهامش الربح و منفعة الأصول الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين.

[1] محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية**، خلال الفترة 1994-2000 الجزء الأول، ص: 91.

- **مضاعف حقوق الملكية:(EM) (Equity Multiplier)**

كما يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف حق الملكية أو ما يسمى أيضا بالرافعة المالية (EM) حيث أن هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على حقوق الملكية. كما يلي[1]:

العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول× الرفع المالي

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء؛ وبالمقابل فإذا ارتفع العائد على حقوق الملكية بارتفاع العائد على الأصول دل ذلك على الإدارة الجيدة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية). [2]

- **منفعة الأصول: Asset Utilization (AU)**

تساوي منفعة الأصول حاصل قسمة إجمالي الإيرادات على إجمالي الأصول، يسمى هذا المؤشر أيضا باستعمال الأصول، فهو يبين الاستغلال الأمثل للأصول.

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

ثانيا:مؤشرات تقييم كفاءة التكاليف (Cost Efficiency)

هناك العديد من النسب المالية لتقييم كفاءة تكاليف المؤسسات المالية، وسنقوم بالتطرق إلى أهم النسب والتركيز عليها والتي تتمثل في نسبة هامش الربح (PM) ونسبة التكاليف إلى الإيرادات (CTI)

- **هامش الربح (PM) (Profit Margin)**

يساوي هذا المؤشر حاصل قسمة الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات، ويقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه.

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

[1] ساعد ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص:74

[2] ساعد ابتسام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 74

وعليه فإن: العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

$$AU \times PM = ROA$$

تحدد العلاقة السابقة نوعية الأداء جيدا أو سيئا. إن تحقيق البنك لعائد على الأصول مرتفع يعود إما لهامش الربح أو منفعة الأصول أو كلاهما،كما أن الأداء السيئ يرجع لانخفاض إحدى المعدلين أو كلاهما. فإذا كان الارتفاع في العائد على الأصول يعود لهامش الربح يدل هذا على أن البنك كفؤ في التحكم بتكاليفه، أما إذا عاد الارتفاع لمنفعة الأصول فيدل هذا على الاستخدام الأفضل للأصول.[1]

3. التكاليف إلى الإيرادات (CTI)

تقيس هذه النسبة درجة تكاليف البنك، و تساوي حاصل قسمة التكاليف على الإيرادات وتحسب بالعلاقة التالية:

التكاليف/الإيرادات ×100

أي:

CTI=C/I

المطلب الثاني: الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الطرق الكمية لتقدير الكفاءة التشغيلية لذا يجب علينا إتباع مجموعة من التقنيات القياسية وتطبيقها وتنقسم هذه الطرق إلى :

اولا:طريقة التحليل العشوائي (SFA) :

تعتبر هذه الطريقة الأكثر انتشارا من بين الطرق المعلمة الأخرى، أول ما نشرت في ورقة بحثية كان في سنة 1977 عن طريق كل من (Lovell) , (Aigner), (Schmidt) وطبقت على البنوك في عام 1999 من طرف (Ferrier وLovel) ، بإعطاء الشكل اللوغارتمي لدالة التكاليف الإجمالية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة، تشكل التكلفة الكلية المقدرة الحد العشوائي الذي يفترض انه يمثل أفضل تطبيق. وعليه فان البنك الذي تكلفته

[1] محمد الجموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، مجلة الباحث، العدد 03 ، جامعة ورقلة، 2005، الجزائر، ص-ص: (90-91)

تساوي تكلفته التقديرية سيمثل أفضل تطبيق، مع افتراض مراقبة النموذج لجميع مكونات التكلفة باستثناء الكفاءة اكس[1].

ثانيا:طريقة تحليل بتطويق البيانات(DEA) :

تعرف هذه الطريقة تقنية غير معلمية تستخدم مبادئ البرمجة الخطية لاختيار نشاط أو استغلال مصرف مقارنة بنشاط مصارف أخرى ضمن عينة من المصارف، بمعنى أن هذه التقنية تقدم لنا مؤشر "أفضل تطبيق" لمستوى تكنولوجي، يعتمد أو يستند إلى خبرات عينة من المصارف وليس بالضرورة أن تقدم لنا مؤشرا يقابل المستوى التكنولوجي الأكثر كفاءة المتاح، وتتميز هذه الطريقة بعدم حاجتها لتحديد صريح لدالة الإنتاج، وقدرتها في الكشف عن علاقات مخفية ومن ثم مصادر انعدام موضوع في الكفاءة[2].

ثالثا:طريقة الحد السميك (TFA):

تقسم هذه الطريقة عينة البنوك إلى أربع مجموعات أساسية حسب التكلفة المتوسطة (التكلفة الكلية /الأصول الكلية) وعن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية تكون المجموعة أو الربع الذي يتمتع بمتوسط تكلفة منخفض ما يسمى بالحد السميك ويعتبر أفضل تطبيق يمكن من خلاله قياس الكفاءة المصرفية لباقي البنوك.

وتفترض هذه الطريقة أن انحراف التكاليف الحالية عن قيمتها المتوقعة عند تقدير دالة التكاليف الكلية للربع الأدنى معدل للتكلفة يكون نتيجة للخطأ العشوائي فقط .في حين أن الفرق بين أعلى وأدنى معدل للتكلفة يعكس لا كفاءة خارجية تختلف في كميات المخرجات وأسعار المدخلات[3].

[1] فريد بن ختو، **قياس مرد ودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011**، اطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص:24.

[2] نهاد ناهض، فؤاد الهبيل، **مرجع سبق ذكره**:48.

[3] ابتسام ساعد، **مرجع سبق ذكره**، ص:75.

رابعا:طريقة التوزيع الحر(DFA):

يعود ظهور هذه الطريقة لأول مرة سنة 1984 عن طريقة كل من:(Sickles, Schmidth)، ثم طورت سنة 1993 من طرف(Berger). تفترض هذه الطريقة وجود مستوى متوسط من الكفاءة لكل بنك على مر الزمن، مما يمكن من التفرقة بين عدم الكفاءة والخطأ العشوائي، افتراض أن عدم الكفاءة ثابت عبر الزمن في حين أن الأخطاء العشوائية تؤول إلى الصفر، تستخدم هذه الطريقة بيانات مقطعية و زمنية، أو ما يسمى بيانات البانل[1].

خامسا:معيار CAMELS

تعريفه: يعتبر نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية، من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي.[2]

ويتكون من العناصر التالية:[3]

- كفاية رأس المال.
- جودة الأصول.
- جودة الإدارة.
- إدارة الربحية.
- وضعية السيولة.
- أنظمة الرقابة الداخلية.

- **كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس كفاءة أداء الفروع وتصنيفها:**

تم تطوير معيار ...بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالية بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملا بمبدأ الرقابة الذاتية التي

[1] وليد عبد مولاء، **كفاءة البنوك العربية سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية**، العدد 104، يونيو/ حزيران، 2011، السنة العاشرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص:07.

[2] صلاح الدين محمد أحمد الأمام، **استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف**، مجلة المنصورة، العدد13، العراق، 2010، ص:19.

[3] طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 103.

تسعى البنوك لتفعيله وفقا لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي،[1] ويتم تصنيف البنوك كما يلي:

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف "1" وهو الأفضل والتصنيف"5" وهوا لأسوء.

الجدول رقم (1_1): التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة تصنيف البنوك حسب معيار CAMELS

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة – إشراف

المصدر: شاكر فؤاد، الصيرفة الالكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001، ص:62.

- **مميزاته:** يمكن تلخيص أهم مميزات معيار **CAMELS** .في النقاط التالية:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحدة.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج لأفقي لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

[1] شوقي بورقبة، **مرجع سبق ذكره**، ص:74.

المبحث الثالث: محددات قياس الكفاءة التشغيلية.

قسم المبحث الأخير من الفصل الأول إلى مطلبين يحتوي الأول على تعريف وكيفية قياس المرونة السعرية ومرونة الإحلال. أما بالنسبة للمطلب الثاني فيتضمن وفورات الحجم ووفورات النطاق.

المطلب الأول: المرونة السعرية ومرونة الإحلال

قسم هذا المطلب إلى قسمين يتضمن الأول المرونة السعرية وطريقة قياسها، والقسم الثاني يحتوي على مرونة الإحلال وطريقة قياسها.

أولا: المرونة السعرية:

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما لتغير سعرها .فالمرونة تقيس حساسية الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لتغير سعرها[1].تقاس المرونة السعرية للطلب، بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر، ويوضح بالمعادلة الآتية:

معدل المرونة السعرية = التغير النسبي × الكمية ÷ التغير النسبي× السعر

أن تغير السعر في اتجاه معين سوف يؤدي إلى تغير الكمية المطلوبة وباتجاه معاكس، حيث تشير الإشارة السالبة إلى العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة[2].

وهناك صيغتين لقياس المرونة وهما مرونة النقطة ومرونة القوس.

1. مرونة النقطة السعرية للطلب[3]:

تقوم مرونة النقطة بقياس المرونة السعرية للطلب على منحنى الطلب عند نقطة ما، ويتم الحصول عليها بحساب المشتقة الأولى لدالة الطلب وفقا لما يلي:

$$Ld= [(Q_2-Q_1)\ Q_1\ ] \div [\ (P_2- P_1) \div P_1$$

[1] حسين العمرو آخرون، **مقدمة في الاقتصاد الصناعي**، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، 2002، ص:82.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الجزئي :تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007 ، ص75 :

[3] حسين العمر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص:82.

إذ تمثل:

Ld:مرونة الطلب السعرية.

Q_1:الكمية المطلوبة من السلعة عند السعر P_1

Q_2:الكمية المطلوبة من السلعة عند السعر P_2

2. مرونة القوس السعرية للطلب[1]:

تقوم مرونة القوس السعرية بقياس متوسط التغيير بين نقطتين، وتكون نتائجها أفضل من مرونة النقطة وذلك وفقا لما يلي:

$$Ld= [(Q_2-Q_1)/(Q_2+Q_1)] / [(P2- P_1)/ (P_1- P_2)]$$

يمكن التميز بين أربع حالات للمرونة السعرية للطلب:[2]

- **الحالة الأولى أين يكون الطلب مرن: $1_d>1$**

حيث يعني أن أي تغير في السعر يؤدي حتما إلى تغير أكبر في الكمية المطلوبة ويكون معامل المرونة في هذه الحالة أكبر من الواحد، فمثلا إذا انخفض السعر بمقدار 10% فان ذلك يؤدي إلى زيادة ولتكن ب15%.

$$1_d=\%15 / \%10=1.5$$

إذا الطلب مرن لأن النتيجة أو معامل المرونة أكبر من الواحد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الأتي:

الشكل رقم (1–2): طلب مرن على أسعار المدخلات

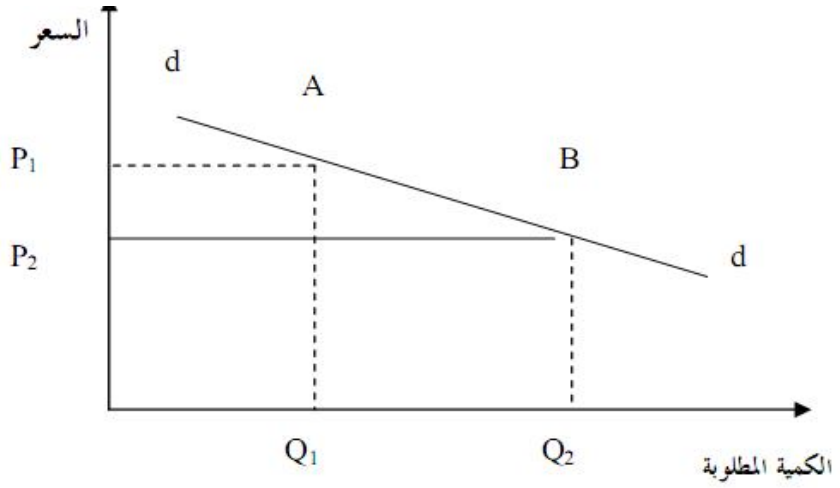

[1] هال فاريان، **الاقتصاد الجزئي التحليلي : مدخل حديث**، ترجمة محمد راشد أبوزيد، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2000 ، ص:3.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص: 140، 141، 142.

المصدر:شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:140.

- **الحالة الثانية أين يكون الطلب قليل المرونة:$1_d<1$**

ويعني أي تغير في سعر السلعة سوف يؤدي إلى تغير أقل من الكمية المطلوبة، ويكون معامل المرونة في هذه الحالة أقل من الواحد، وهذا يعني أنه مثلا لو انخفض السعر بمقدار 20% فان ذلك يؤدي إلى زيادة ولتكن 10%.

$$1_d=\%15 \ / \ \%20=0.5$$

إذن الطلب قليل المرونة لأن النتيجة أو معامل المرونة أقل من الواحد، حيث نلاحظ أن انخفاض السعر من p_1 إلى p_2 أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة من Q_1 إلى Q_2 ولكن بنسبة أقل. ويكمن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1–3): طلب قليل المرونة على أسعار المدخلات

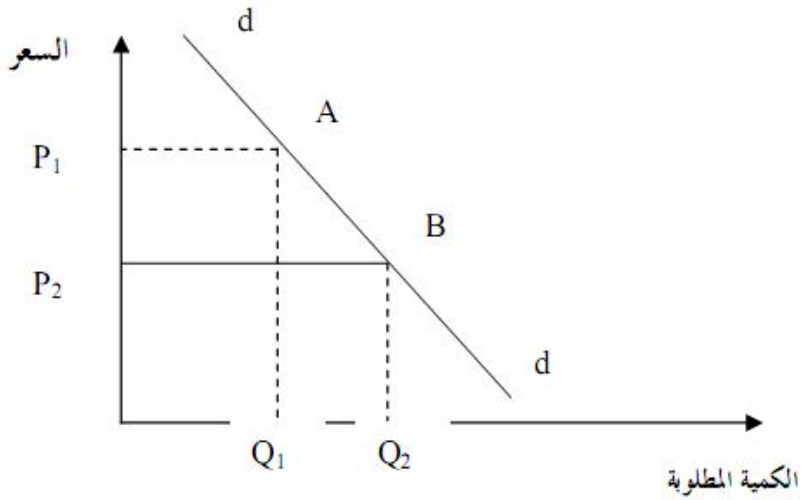

المصدر:شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص:141.

- الحالة الثالثة أين يكون الطلب متكافئ المرونة: **$1_d=1$**

ويعني ان أي تغير في سعر السلعة سوف يؤدي الى نفس التغير في الكمية المطلوبة، ويكون معامل المرونة في هذه الحالة يساوي الواحد، وهذا يعني مثلا لو انخفض السعر بمقدار 10% فان ذلك يؤدي الى زيادة في الكمية بنسبة 10%

$$1_d=\%10 \ / \ \%10=1$$

ويكمن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1–4): طلب متكافىء المرونة على أسعار المدخلات

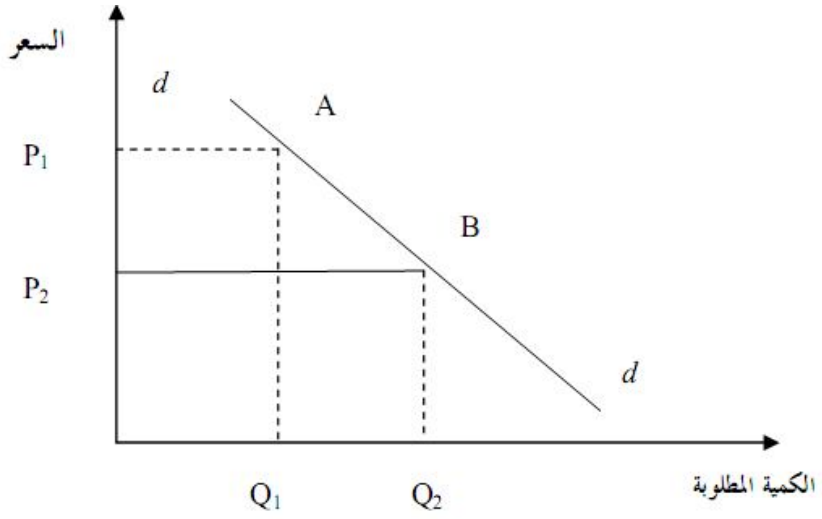

المصدر:شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص 141.

- **الحالة الرابعة أين يكون الطلب عديم المرونة: $1_d=0$**

ويعني أن أي تغير في سعر السلعة سوف يؤدي إلى عدم التغير في الكمية المطلوبة، ويكون معامل المرونة في الحالة يساوي 0، وهذا يعني أنه مثلا لو انخفض السعر بمقدار 10% فان ذلك يؤدي إلى زيادة في الكمية بنسبة 0%.

ويكمن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1–5): طلب عديم المرونة على أسعار المدخلات

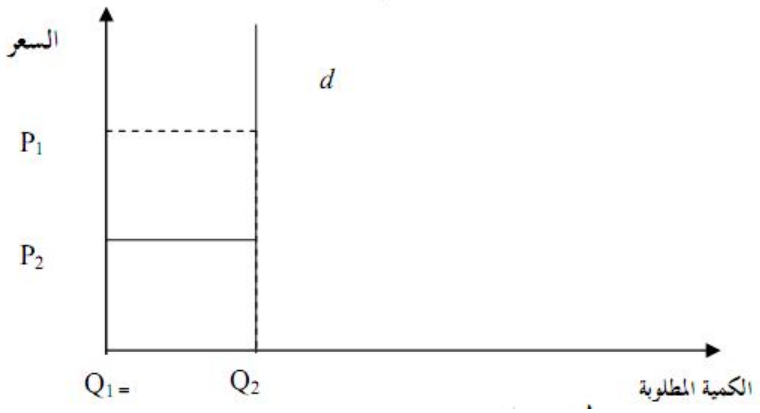

المصدر: شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص142.

وتكمن محددات مرونة الطلب السعرية في: [1]

تتمثل العوامل المحددة للمرونة السعرية للطلب على سلعة ما فيما يلي:

- تتعلق مرونة الطلب السعرية لسلعة ما على البدائل المتاحة، من حيث تمددها وتشابهها مع السلعة الأصلية، فإذا كان هناك عدد من بدائل لسلعة معينة، يزداد الطلب على السلعة البديلة، أما إذا انخفض السعر فيحدث العكس، ويكون الطلب على السلعة المنخفضة السعر.
- تتعلق مرونة الطلب لسلعة ما على أهمية هذه السلعة في ميزانية المستهلك، إن الطلب على بعض السلع كالملح مثلا يتسم بمرونة معدومة، لأن المستهلك لا ينفق عليه إلا جزء صغير من دخله، إلا أن الطلب على بعض السلع يمس جزء كبير من ميزانية من المستهلك، وتكون المرونة مرتفعة.
- ترتبط مرونة الطلب السعرية لسلع ما بطول أو قصر الفترة الزمنية، عند ارتفاع سعر سلعة معينة، فان المستهلك يحتاج إلى فترة زمنية معينة من اجل التأقلم مع التغيرات في سعر السلعة، فعلى المدى القصير تكون المرونة منخفضة أو معدومة أما على المدى الطويل ترتفع درجة المرونة.

ثانيا: مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج:

تعرف مرونة إحلال الموارد بأنها معدل التغير النسبي في الموارد، لمعدل التغير النسبي في معدل الإحلال التقني أي أن تمثل العلاقة التالية:

$$\sigma = \alpha(X_2/X_1)/(x_1/x_2)] / [\alpha(f_1/f_2)/(f_1/f_2)]$$

وتساوي:

$$\alpha(x_2/x_1)/\alpha(f_1/f_2)\}*\{(f_2/f_1)/(x_2/x_1)]$$

وتساوي:

$$\alpha(x_2/x_1)/\alpha MRTS *\{MRTS/(x_2/x_1)\}$$

حيث أن:

- (X_1)،(X_2): موردين إنتاجين.
- (X_1)،$\alpha(X_2)$: معدل التغيير النسبي في الموارد.
- MRTS: معدل الإحلال التقني.

[1] شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

- αMRTS: التغير النسبي في معدل الإحلال التقني.

المطلب الثاني: وفورات الحجم، وفورات النطاق

قسم المطلب الثاني والأخير من المبحث الثالث إلى جزئين يتضمن الأول على وفورات الحجم، والجزء الثاني على وفورات النطاق.

أولا: وفورات الحجم:

تعرف وفورات الحجم بأنها : وفورات التكاليف الناتجة من الزيادة النسبية في مجموع المنتجات ويتم التعبير عن المفهوم التقليدي لمفورات الحجم لبنك لديه منتوج واحد بالعلاقة التالية[1]:

$$EEG=(\Delta Y/ Y) / (\Delta C/ C)$$

حيث يمثل:

EGG : وفورات الحجم.

ΔY :التغير في حجم الإنتاج.

Y: حجم الإنتاج.

ΔC: التغير في التكلفة الإجمالية.

C: التكلفة الإجمالية.

يكون لدينا ثلاث حالات:

- **EGG>1** وجود وفورات حجم ناتجة من انخفاض التكاليف الإجمالية، وذلك لان الزيادة في الإنتاج كانت أكبر من الزيادة في التكاليف.
- **EGG=1** وفورات حجم ثابتة وذلك لتساوي الزيادة في التكاليف مع الزيادة في الإنتاج.
- **EGG<1** عدم وجود وفورات حجم.

ويمكن التميز بين نوعين من وفورات الحجم:[2]

[1] شريفة جعدي، **مرجع سبق ذكره**،ص:56.

[2] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، 131،132.

- **وفورات الحجم الداخلية:**

وتعني أن تكلفة الانتاج الكلية للوحدة تعتمد على حجم المؤسسة، وتتعلق وفورات الحجم هنا بالمؤسسة بذاتها، حيث تعطي وفورات الحجم الداخلية ايجابيات على مستوى ادارة الانتاج والتي تنجم عن فعل عامل اقتصادي واحد وعن مجموعة من الموارد فيؤدي تقسيم العمل في المؤسسة الى تحقيق طريقة الانتاج كما ان عملية التكوين في المؤسسة تساهم بشكل مباشر بزيادة وفورات الحجم من خلال تخفيض الأخطاء العملية. كما ان وجود الوضائف الفكرية على مستوى المؤسسة المالية يساهم بشكل مباشر بزيادة وفورات الحجم من مجموعة من الأفكار التي يمكن أن يساهم فريق العمل، ويكمن تقسيم وفورات الحجم الداخلية الى نوعين من وفورات الساكنة والمتحركة.

- **وفورات الحجم الخارجية:**

تتعلق هذه الوفورات بمحيط المؤسسة التي تنشط فيه، حيث تعتمد تكلفة الانتاج الكلية للوحدة الواحدة على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المؤسسة وليس على حجم المؤسسة، وتتمثل وفورات الحجم الخارجية في جميع المزايا التي تتحصل علية المؤسسة من المحيط الذي تنشط فيه، وبالتالي تنجم على فعل مجموعة من العوامل الاقتصادية، زكما هو الحال بالنسبة لوفورات الحجم الداخلية بان وفورات الحجم الخارجية يمكن تقسيمها الى نوعين ساكنة ومتحركه.

ثانيا: وفورات النطاق[1]:

تقوم نظرية وفورات النطاق على المقارنة بين تكاليف الإنتاج لكل منتج على حدا وتكلفة إنتاج مجموعة منتجات، فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة منتجات أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منها على حدا يقال أن لديها اقتصاديات النطاق، حيث يتم تحليل وفورات النطاق لمعرفة المزيج الأمثل من المنتجات[2].ويمكن قياسها بحساب تكامل التكاليف لمنتجين Xi Xj كما يلي:

$$(a^2\ tc)/(ayi\ ayj) > 0$$

مع العلم: i=j

[1] عبد الرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي، **تقدير دالة التكاليف المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، دراسة مقاربة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، **الاقتصاد الإسلامي**، مجلد7، جدة السعودية، 1995، ص:11.

[2] **المرجع السابق**، ص20 :

خلاصة الفصل الأول:

أن للكفاءة أهمية بالغة في عالم الاقتصاد إلا أن حصر مفاهيمها يعد بالأمر الذي لا يزال صعبا، حيث أن لها العديد من التعاريف والمفاهيم وهذا راجع لاختلاف طبيعة عمل المؤسسات المالية والبنوك عن باقي المؤسسات الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى تقارب مفاهيم الكفاءة مع مجموعة من المفاهيم الأخرى.

ومن خلال ما جاء في هذا الفصل من عناصر ومفاهيم لخصنا إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن هناك أربعة أنواع للكفاءة في المؤسسات المالية وهي الكفاءة الإنتاجية،كفاءة وفورات الحجم، وكفاءة وفورات النطاق وكذلك الكفاءة التشغيلية،حيث تتحقق الكفاءة التشغيلية في المؤسسة المصرفية عندما يستطيع البنك انتاج حجم معين من المخرجات باقل حجم ممكن من عناصر الانتاج وباقل تكلفة، أي عندما تتحقق الكفاءة التقنية والكفاءة التخصصية معا في نفس الوقت، كما ان مفهومها لا يختلف عنه في المؤسسات الاقتصادية، وكذا احتوى هذا الفصل على مؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية المتمثلة في النسب المالية والطرق الكمية ،كما يتم تقييم كفاءة أداء البنوك باستخدامه مؤشرات النسب المالية، في ظل فشل القوائم المالية في إعطائنا صورة واضحة حيث يتم القياس باستعمال مجموعة من النسب المالية المتمثلة في: نسب الربحية ،نسب السيولة نسب النشاط نسب المديونية نسب قياس المخاطر وتتمثل الطرق الكمية لتقدير الكفاءة التشغيلية في أربع طرق وهي:

طريقة التحليل العشوائي طريقة التحليل بتطويق البيانات، طريقة الحد السميك، طريقة التوزيع الحر. أما في الفصل الثاني سيتم استخدام مؤشرات النسب المالية لقياس بنك الخليج.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

العامة

الفصل الأول: الكفاءة المصرفية والتشغيلية

مقاربة نظرية

الفصل الثاني: تقييم الكفاءة التشغيلية باستخدام مؤشرات النسب المالية

قائمة المراجع

قائمة المحتويات

الخـاتمـة العـامـة

الملاحق

قائمة الاختصارات

والرموز

قائمة الجداول

والأشكال

قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك الجزائرية

"دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB"

الملخص:

تتضمن هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، خلال الفترة (2004-2015)، حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة التالية: **إلى أي مدى يتمتع بنك الخليج الجزائر بالكفاءة التشغيلية خلال الفترة2004-2015؟** حيث قمنا من خلال هذه الإشكالية بقيام بتعريف الكفاءة عامة والكفاءة التشغيلية خاصة مرورا بمكوناتها ومحدداتها وطرق قياسها، وذالك فيما يخص الدراسة النظرية ، أما في ما يخص الدراسة التطبيقية تحتوي كيفية قياس الكفاءة باستخدام مؤشرات النسب المالية وتحليلها ومناقشتها، و تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن بنك الخليج الجزائر يعتبر ذو كفاءة قليلة باعتباره بنك كبير الحجم، كما انه لا يتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفه.

الكلمات المفتاح: الكفاءة التشغيلية، مؤشرات كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف

Abstract :

Cette étude inclut la mesure de l'efficacité opérationnelle dans le cas des banques algériennes étude de l'AGB, au cours de la période (2004-2015);nous avons essayé à travers cette étude, la réponse au problématique posé: Dans quelle mesure l'AGB jouit d'efficacité opérationnelle durant la période allant du 2004 au 2015?

Et à travers le problématique, nous avons donnés la définition de l'efficacité général et l'efficacité opérationnelle particulier, en passant par ses composantes et ses paramètres et ses méthodes de mesure, et cela concerne l'étude théorique, mais en termes d'étude de l'étude pratique, qui comporte comment mesurer l'efficacité en utilisant des indicateurs de ratios financiers et de l'analyser et de l'examiner, et les résultats d'études de la banque nous a donnés que l'AGB est un peu efficace en tant que banque de grande taille, car il n'a pas la capacité de contrôler ses coûts

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1_1)	التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناءا على درجة تصنيف البنوك حسب معيار CAMELS	16
(1_2)	تطور حجم الودائع خلال الفترة 2004الى 2015	32
(2_2)	تطور حجم الودائع تحت الطلب والودائع لاجل خلال الفترة 2007الى 2013	33
(3_2)	تطور حجم القروض خلال الفترة 2004الى2015	34
(4_2)	تطور حجم القروض للنوعين خلال الفترة 2007الى 2013	35
(5_2)	تطور نسبة القرض للنوعين 2013.	36
(6_2)	تطور الايرادات الصافية خلال الفترة من 2006الى 2015	37
(7_2)	يمثل تطور متوسط دخل في البنك خلال (2015_2008)	38
(8_2)	تطور متوسط دخل في البنك خلال (2004_2015)	40
(9_2)	يمثل مؤشرات كفاءة الارباح والتكاليف	41
(10_2)	العائد على الاموال الخاصة لبنك الخليج الجزائر خلال الفترة(2006_2015)	42
(11_2)	العائد على الاصول لبنك العينة خلال الفترة(2006_2015)	43
(12_2)	معدل منفعة الاصول لبنك العينة خلال الفترة(2006_2012)	44
(13_2)	مضاعف حقوق الملكية للبنك خلال الفترة (2012_2006)	46
(14_2)	معدل هامش الربح لبنك العينة خلال الفترة (2012_2007)	47
(15_2)	معدل التكاليف الى الايرادات لبنك العينة خلال الفترة (20015_2006)	48

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية	06
2-1	طلب مرن على أسعار المدخلات	18
3-2	طلب قليل المرونة على أسعار المدخلات	19
4-2	طلب متكافىء المرونة على أسعار المدخلات	19
5-2	طلب عديم المرونة على أسعار المدخلات	20
1-2	توزيع رأس المال الاجتماعي لبنك الخليج الجزائر.	29
2-2	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	31
3-2	تطور حجم الودائع خلال الفترة (2004-2015)	33
4-2	تطور حجم القروض خلال الفترة (2007-2013)	35
5-2	نسب القرض البنك	36
6-2	الإيرادات الصافية للبنك خلال الفترة (2006-2015)	37
7-2	يمثل متوسط دخل الفرد في البنك خلال الفترة (2008-2015)	39
8-2	يمثل تطور العائد على الأموال الخاصة للبنك خلا الفترة(2006-2015)	42
9-2	يمثل معدل العائد على الأصول للبنك خلال الفترة(2006_2015)	44
10-2	يمثل تطور منفعة الأصول للبنك خلال الفترة (2006_2015)	45

11-2	تطور نسب الرافعة المالية للبنك خلال الفترة (2006_2015):	**46**
12-2	تطور معدل هامش الربح للبنك خلال الفترة (2006_2015)	**48**
13-2	يمثل تطور معدل التكاليف إلى الإيرادات خلال الفترة (2006_2015)	**49**

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	I-III
الشكر والتقدير	IV
الملخص	VI_VII
فهرس المحتويات	VIII_ X
فهرس الجداول الأشكال البيانية	XII
قائمة الاختصارات والرموز	XIV
المقدمة	أ- ح
الفصل الأول: الكفاءة المصرفية والتشغيلية مقاربة نظرية	**2-24**
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول : عموميات حول الكفاءة المصرفية	**03**
المطلب الأول : مفاهيم حول الكفاءة والكفاءة التشغيلية وعلاقتها بالمفاهيم الاقتصادية الاخرى	**03**
أولا : تعريف الكفاءة	**03**
ثانيا: مكونات الكفاءة التشغيلية	**06**
المطلب الثاني : الكفاءة المصرفية وأنواعها العوامل المؤثرة عليها	**07**
أولا : تعريف الكفاءة المصرفية	**07**
ثانيا : أنواع الكفاءة المصرفية	**07**
ثالثا: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية	**08**
المبحث الثاني: مؤشرات الكفاءة التشغيلية والطرق الكمية لقياسها	**10**
المطلب الأول: : مؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك	**10**
اولا: مؤشرات تقييم كفاءة الارباح	**10**
ثانيا: مؤشرات تقييم كفاءة التكاليف	**12**
المطلب الثاني : الطرق الكمية لقياس الكفاءة التشغيلية	**13**
اولا : طريقة التحليل العشوائي SFA	**13**

ثانيا : طريقة التحليل بتطويق البيانات DEA	14
ثالثا: طريقة الحد السميك TFA	14
رابعا :طريقة التوزيع الحر DFA	15
خامسا : معيار CAMELS	15
المبحث الثالث : محددات القياس الكفاءة التشغيلية	17
المطلب الأول : المرونة السعرية ومرونة الإحلال	17
أولا : المرونة السعرية	17
ثانيا : مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج	21
المطلب الثاني : وفورات الحجم ووفورات النطاق	22
أولا : وفورات الحجم	22
ثانيا: وفورات النطاق	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني : تقييم الكفاءة التشغيلية باستخدام مؤشرات النسب المالية	**26-54**
تمهيد الفصل الأول	26
المبحث الأول : تقديم بنك خليج الجزائر AGB	27
المطلب الأول : عموميات حول بنك خليج الجزائر	27
أولا : تقديم بنك خليج الجزائر	27
ثانيا : البنوك المساهمة في رأس مال بنك خليج الجزائر	28
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	29
المبحث الثاني: تطور بعض مؤشرات المالية لبنك الخليج الجزائر	32
المطلب الأول : تطور حجم الودائع والقروض	32
أولا : تطور حجم الودائع	32
ثانيا : تطور حجم القروض	34
المطلب الثاني : تطور الإيرادات الصافية، متوسط الدخل، الاعتماد المستند	36
أولا : تطور نسبة الإيرادات الصافية	36
ثانيا : العنصر البشري	38
ثالثا : الاعتماد المستمر	39

المبحث الثالث : دراسة المؤشرات النسبية وكفاءة الأرباح والتكاليف	40
المطلب الأول : الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة التطبيقية	40
أولا : الأدوات المستخدمة	40
ثانيا : الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	41
المطلب الثاني : مؤشرات تقييم كفاءة الأرباح في بنك الخليج الجزائر AGB	41
أولا : معدل العائد على الأموال الخاصة ROE	41
ثانيا : العائد على مجموع الأصولROA	43
ثالثا : معدل منفع الأصول AU	44
رابعا : مضاعف الحقوق الملكية EM	45
المطلب الثالث : مؤشرات تقييم كفاءة التكاليف	47
أولا : هامش الربح PM	47
ثانيا : التكاليف إلى الإيرادات CTI	48
خلاصة الفصل	50
الخاتمة	54-52
قائمة المراجع	60-56
الملاحق	68-62

قائمة المراجع

أولا الكتب:

1. الحاج، طارق وفليح حسن، الاقتصاد الإداري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009..
2. حسين العمر و آخرون، مقدمة في الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، 2002.
3. شاكر فؤاد، الصيرفة الالكترونية، القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر بالنسبة للسلطات المصرفية الرقابية اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2001
4. رضا آل علي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن،2002 .
5. طارق عبد العالي حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2003.
6. عاطف وليم أندراوس ،التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، 2008
7. عادل عبد الفضيل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية
8. عدنان تايه ألنعيمي، الادارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة، عمان، الأردن، الطبعه الثانية، 2008.
9. عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية مصر، 2007.
10. عاطف وليم أندراوس ،التمويل و الإدارة المالية للمؤسسة ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، 2008.
11. فيصل السعادة، نضال فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2004.
12. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج، الأردن،2007 .
13. مُحَّد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن،2003.

14. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الجزئي :تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

15. هال فاريان، الاقتصاد الجزئي التحليلي : مدخل حديث، ترجمة مُحَمَّد راشد أبوزيد، أحمد يوسف عبد الخير، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية،2000.

المذكرات والأطروحات:

1. بوقافلة فاطمة الزهراء، تقييم كفاءة أداء المؤسسات المصرفية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، مذكرة ماستر غير منشورة، نقود وبنوك، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

2. خمقاني ياسمينة، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية 2007-2012، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، علوم اقتصادية، مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

3. ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير، غير منشورة، بسكرة، 2008-2009.

4. شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية معاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2001.

5. شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر الفترة 2006-2012، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في ميدان علوم الاقتصادية، دراسات مالية واقتصادية، جامعة ورقلة، 2013-2014.

6. فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008، مذكرة ماجستير ، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

7. فريد بن ختو، قياس مرد ودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة2005-2011، اطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013-2014.

8. لعراف فايزة، زيادة الكفاءة والفعالية المصرفية من منظور إدارة الجودة الشاملة دراسة قياسية لعينة من البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2015/2014

9. نهاد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA" دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، المحاسبة والتمويل، 2013.

المجلات والملتقيات:

1. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997-2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الأغواط
2. البنك المركزي المصري_ قطاع الرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل، ورقة مناقشة، بشأن متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل.
3. الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2005.
4. أحمد عطية الباطني، أسس ومبادئ الكفاءة التشغيلية في مؤسسات الأعمال، ورقة العمل، بيت الزكاة، دولة الكويت.
5. جسر التنمية، كفاءة البنوك العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد المائة وأربعة، حزيران، 2001، السنة العاشرة.
6. حدة رايس، توي فاطمة الزهراء، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، دراسة حالة البنوك الجزائرية، 2008/2004، مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس والعشرون، جامعة القدس، الأردن، 2012.
7. صلاح الدين مُحَّد أحمد الأمام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصورة، العدد13، العراق، 2010
8. عبد الحميد برحومة، الكفاءة والفاعلية في مجالات التصنيع والإنتاج، مجلة الدراسات الاقتصاد والمالية، المركز الجامعي للوادي، الجزائر، عدد الأول، جانفي 2008.
9. عبد الرحيم الساعاتي ومحمود العصيمي، تقدير دالة التكاليف المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، دراسة مقاربة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد7، جدة السعودية، 1995.

10. فهمي، مُحَمَّد شامل، 2009، قياس الكفاءة النسبية للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد الأول.

11. مُحَمَّد محمود يوسف، كفاءة وفاعلية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد46، 1994.

12. مُحَمَّد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية – خلال الفترة 1994-2000 الجزء الأول.

13. مُحَمَّد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 03 ، جامعة ورقلة، 2005.

14. وليد عبد مولاء، كفاءة البنوك العربية سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 104، يونيو/ حزيران، 2011، السنة العاشرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

البحوث والدراسات:

1. طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، دراسة خاصة رقم 05 ، ترجمة عثمان بابكر ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية،2003.
2. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66 ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004 .

الكتب الاجنبية:

European central bank, beyond ROE – how to measure bank performance Appendix to the report on
EU banking structures, september 2010, p8-9.

مقدمة

في ظل مجموعة التقلبات والتغيرات التي عاشها عالم الاقتصاد في العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحت ما يسمى بالعولمة الاقتصادية،والتي جاءت من خلال تحرير كل من حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال ،إلى جانب دور التكنولوجيا المهم والأساسي في هذه التغيرات،حيث انعكست هذه التغيرات ووضعت أثارها على المجال الاقتصادي وبما أن البنوك هي أساس الاقتصاد حيث تمثل العصب والقناة الرئيسة لتدفق رؤوس الأموال ،فقد تأثرت هذه الأخيرة بشكل كبير بهذه التحولات،حيث نتجت هذه التحولات عن تحرير الأنشطة المصرفية من القيود،كما أصبح دور البنوك منصب على الشمولية وليس مقتصرا فقط على الوساطة المالية،ما وسع دائرة أنشطتها مما أدى إلى تولد أنواع جديدة من البنوك.

وبما أن البنوك وجدت نفسها ضمن هذه التحولات فكان من المحتم عليها مواكبة ومعايشة هذه التطورات واستغلال زبده مزاياها مع تركيزها على كفاءة الأداء، إذا أصبحت استمرارية البنك ونجاحه وقدرته على التنافس متوقفة على قدرته على تخصيص موارده بكفاءة عالية،حيث أن تقييم كفاءة البنوك بات من المتطلبات الأساسية إلى جانب مراقبة نشاطها لديمومة البنوك مع تواجد الساحة الاقتصادية الحافلة بالمخاطر وكذلك التحولات التي شهدتها، إلى جانب وقوع الأزمات المتتالية التي انبثقت أساسا من البنوك،ولمعرفة نقاط قوتها وضعفها ومراقبتها وجب علينا قياس كفاءتها التشغيلية لتفادي أي أخطاء يمكن أن تقع والقيام بتجنبها.

وكذلك التحول الذي شهدته البنوك يتبعه تحول في أدوات وطرق قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك وبالتالي نلاحظ صناعة مصرفية متينة منبعه الأداء الايجابي ونشهد ذلك من خلال تطوير المؤشرات لقياس هذه الكفاءة.

1. المشكلة الرئيسية:

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يتم قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك خليج الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية: من التساؤل الرئيسي السابق يُمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية:

❶ هل استطاع بنك الخليج الجزائر تحقيق الكفاءة في الربحية؟

❷ هل لبنك الخليج الجزائر القدرة التحكم في تكاليفه؟

❸ هل تعد مؤشرات النسب المالية مؤشرات كافية لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك؟

3. فرضيات الدراسة: وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات الآتية:

❶ استطاع بنك الخليج الجزائر تحقيق الكفاءة في الربحية.

❷ يعتبر بنك الخليج الجزائر قادر على التحكم في تكاليفه.

❸ يمكن اعتبار مؤشرات النسب المالية مؤشرات كافية لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك

4. مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة في الموضوع والتخصص في المجال البنكي.
- يعتبر موضوع الكفاءة التشغيلية من أهم المواضيع في الاقتصاد بالأخص في المجال البنكي ومن المتطلبات الأساسية وخاصة في ظل العولمة.
- محاولة الإلمام بمفاهيم الكفاءة التشغيلية وما يشملها التحكم محددات ومؤشرات وطرق قياسها.
- التعرف على مدى كفاءة البنوك في ظل تعايشها مع التحولات الراهنة التي ضربت القطاع المصرفي ومدى تأثرها بالأزمات المالية العالمية.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

❶ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز كيفية قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك خليج الجزائر خلال فترة 2004-2015 وذلك باستخدام مؤشرات النسب المالية من خلال قيم الكفاءة التكاليف والأرباح.

❷أهمية الدراسة:تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تبرز أهمية هذه الدراسة في أن موضوع الكفاءة له أهمية بالغة في وقتنا الحالي، نظرا للمنافسة بين المؤسسات المصرفية.
- تسعى كل البنوك لتحسن قدرتها والرفع من كفاءتها لضمان الاستمرارية، من خلال هذه الدراسة سنقوم بتسليط الضوء عل بنك خليج الجزائر وذلك لتقديم صوره حول مستويات الكفاءة لديه وذلك من خلال تقييم كفاءة الأرباح والتكاليف وذالك باستخدام عدة نسب وذلك بهدف معرفة مستويات المنافسة ومعرفة مدى تحكمه في التكاليف.

6. الدراسات السابقة:

حسب اطلاعنا على بعض البحوث التي سبق لها إن درست موضوع الكفاءة التشغيلية في البنوك وقد جاءت في شكل أوراق علمية ومقالات وبعض البحوث إذ إنها لم تحط بكافة جوانب الموضوع، حيث قسمت هذه الدراسات حسب الطريقة المستخدمة في القياس إلى مجموعتين ، تتضمن الأولى الدراسات التي استخدمت النسب المالية والثانية الطرق القياسية كأداة للتقييم.

وفيما يلي سنحاول التطرق لبعض الدراسات التي لها علاقة بالموضوع مؤخرا.

- دراسة فريشي مُحَمَّد الجموعي " **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**" .هدفت هذه الدراسة إلى تقييم بين الربحية و المخاطرة في نشاط مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة من 1994 إلى 2000 باستخدام نموذج العائد و المخاطرة ،حيث توصل الباحث إلى أن بنك البركة الجزائري أكثر كفاءة و ربحية و أقل مخاطرة مقارنة بالبنوك الأخرى محل الدراسة، لوحظ أن النتائج المتوصل إليها محدودة لعدم تنوع طرق القياس.

- دراسة نوي فاطمة الزهراء[1] " **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام طريقة النسب المالية و نموذج حد التكلفة العشوائية**. " . وقد تطرقت هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية،حيث تم استخدام النسب المالية وكذلك نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي، لقياس مرونات الإحلال ومرونات الطلب السعرية ووفورات الحجم والنطاق لمجموعة تتكون من 6 بنوك جزائرية خلال الفترة(2004_2008)، ومن أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة ان هذه البنوك الجزائرية تتمتع بكفاءة إحلال بين عناصر الإنتاج، وفي نفس الوقت ليس لها القدرة على التحكم في تكاليفها،مما جعلها لا تحقق وفورات حجم كما أنها تتمتع وبالمقابل تتمتع بوفورات نطاق ينتج عنه تنويع منتجاتها.

- دراسة ابتسام ساعد[2]" **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصادي**". تناولت هذه الدراسة تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري،كما استخدمت طريقتين لتقييم كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح في البنوك الجزائرية، باستخدام طريقة النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية لمجموعة من البنوك الجزائرية، المتمثلة في أربع بنوك عمومية وبنك البركة الجزائري في الفترة الممتدة بين(1995_2006)،حيث توصلت إلى عدة نتائج ومن أهمها ان البنوك الخاصة في الجزائر أكثر كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليفها مقارنة بالبنوك العمومية.

---

[1] فطيمة الزهرة نوي، **تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة** العشوائية خلال الفترة 2004-2008، مذكرة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

[2] ساعد ابتسام،**تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، بسكرة، 2008-2009.

◆ دراسة شوقي بورقبة [1]" **تقييم الكفاءة التشغيلية لمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة**" . تناولت هذه الدراسة الكفاءة التشغيلية للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في منطقة الشرق الأوسط لعينة من البنوك خلال الفترة الممتدة من (2000_2008)، وذلك من خلال استخدامها لطريقة تحليل الحدود العشوائي (SFA)،ولقد خلصت الدراسة إلى العديد من النقاط من بينها ما يلي:

إن المصارف الإسلامية اقل كفاءة مقارنة بالبنوك التقليدية فالبنوك التقليدية أكثر تحكما في التكاليف وهذا راجع لاستغلالها الأمثل ومزجها الجيد للموارد وان كليهما لديهما كفاءة عالية في استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى المخرجات.

◆ دراسة شريفة جعدي[2]" **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية**" . تطرقت هذه الدراسة إلى الكفاءة لتشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر، والمكونة من 7 بنوك (بنكين عموميين وبنك مختلط و أربع بنوك خاصة أجنبية) خلال الفترة(2006_2012) باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية و طريقة حد التكلفة العشوائية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذه البنوك تتمتع بالكفاءة من حيث الإحلال بين مدخلاتها، إلا أنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم بتكاليفها.

ما تمتاز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

◆ تناولت هذه الدراسة موضوع الكفاءة التشغيلية في الجانب النظري بصفة واقية حيث تطرقت لمفهومها بشكل واسع بالإضافة لمكوناتها.

◆ استخدمت هذه الدراسة طريقة النسب المالية باستخدام مؤشرات تقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف.

◆ تتضمن هذه الدراسة عينة تتكون من بنك خليج الجزائر خلال الفترة 2004-2015 فتميزت بحداثة المعطيات.

[1] شوقي بورقية، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية معاصرة**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2001.

[2] شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية**، دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر الفترة 2006- 2012، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في ميدان علوم الاقتصادية، دراسات مالية واقتصادية، جامعة ورقلة، 2013-2014.

7. الإطار الزماني والمكاني: زمنيا تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من (2004_2015) أي 12 سنوات استنادا على البيانات التي حصل عليها. أما مكانيا تمثلت دراستنا في بنك الخليج (AGB)فرع الجزائر الذي كان في استطاعتنا الحصول على بياناته وكذا مكانته في السوق المصرفية الجزائرية.

8. منهج البحث والأدوات المستخدمة:بما تمليه متطلبات البحث العلمي، وتباعا لما تناولناه ضمن الدراسة كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة من عدة مناهج بحثية من أهمها:

❶**المنهج التاريخي:** وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلّى ذلك من خلال عرض الجوانب التاريخية المتعلقة بنشأة بنك (AGB).

❷**المنهج الوصفي:** ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها. وكان حضوره متعدد المواطن، لاعتبار أنّا ملزمين بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، منه مثلاً استعراض «الإطار النظري» سواء بالمفاهيم النظرية المرتبطة الكفاءة التشغيلة في المصرف أو ما تعلق بمؤشرات قياس الكفاءة التشغيلية .

❸**المنهج التحليلي:**أوما يُصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية،وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحليل متغيرات الدراسة. من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

9. صعوبات البحث:

مثل أي بحث من البحوث قد واجهتنا العديد من العقبات والصعوبات،التي تمثلت في صعوبة اختيارنا للبيانات التي نستعملها في دراستنا القياسية في القوائم المالية،وكذا تأخر وضع البنك لبياناته خلال السنة الاخيره للدراسة.

10. هيكل البحث:

بغية انجاز هذا البحث والتوصل إلى أهدافه ونتائجه من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة تناولنا هذه الدراسة من خلال فصلين.

الفصل الأول ما تعلق بالإطار النظري لمتغيرات الدراسة، ويتضمن ثلاث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا إلى عموميات حول الكفاءة المصرفية.أما المبحث الثاني والذي جاء تحت عنوان

الكفاءة التشغيلية ،مفهومها وأدوات قياسها. أما المبحث الثالث فعنونّاه محددات القياس الكفاءة التشغيلية.

الفصل الثاني جاء بعنوان تقييم الكفاءة التشغيلية باستخدام مؤشرات النسب المالية وتناولنا فيه ثلاث مباحث يحتوي المبحث الأول تقديم بنك خليج الجزائر AGB. أّما المبحث الثاني يحتوي على تطور بعض مؤشرات المالية لبنك الخليج الجزائر و بالنسبة للبحث الثالث والأخير فيضم دراسة المؤشرات النسبية وكفاءة الأرباح والتكاليف.